

الدليل الكامل لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة

الفصل الأول



إعداد زينة الحلو

باحثة و مستشارة في شؤون التنمية | ناشطة سياسية

مقدمة الدليل

يتوجه هذا الدليل الى السيدات اللواتي يرغبن في الترشح للانتخابات، سواء كانت بلدية أو نيابية، بالإضافة الى الانتخابات الفرعية. ويمكن استخدامه أيضاً من قبل المرشحين الذكور لأن المبادئ العامة لخوض المعركة الانتخابية هي نفسها وكذلك أصول العمل الانتخابي وأحكام القانون وما الى ذلك من شروط ومتطلبات للترشح وإدارة الحملة.

في حين أن الترشح للانتخابات لا يجب أن يكون وليد لحظة بعينها إنما هو مسار تراكمي يبدأ عادة الانتخابات السابقة وليس عشية الانتخابات المقبلة كما يظن البعض، يتناول هذا الدليل العملية الانتخابية في مختلف مراحلها وبالتحديد، مرحلة التحضير للترشح، مروراً بالحملة الانتخابية والتحضير ليوم الاقتراع، وصولاً الى إدارة اليوم الانتخابي ومرحلة ما بعد الانتخابات وتقديم الطعون الانتخابية.

يتضمن الدليل ستة أقسام رئيسية، وعدد من الأقسام الثانوية داخل كل قسم رئيسي. ويتضمن الدليل أيضاً محاكاة انتخابية وأمثلة متفرقة ونصائح انتخابية بالإضافة الى أسئلة شائعة تم تجميعها من مرشحين ومرشحات سابقين ومسؤوليات حملات في انتخابات ٢٠١٨. ويتخلل الدليل، في مختلف أقسامه، نقاط عملية ومعلومات مفيدة يمكن للمرشحات أن يستفدن منها خلال فترة الانتخابات، من أجل تحسين فرص نجاحهن.

تم إعداد هذا الدليل بناء على مراجعة شاملة للقوانين الانتخابية ومراجع مرتبطة بالطعون بالإضافة الى مراجعة بعض الأدلة التي تم إعدادها سابقاً في بلدان أخرى. وقد ساهم في إعداد هذا الدليل الخبير الانتخابي سعيد صناديقي مشكوراً خاصة في الشق المتعلق بإدارة الحملات الانتخابية وإدارة يوم الاقتراع، نظراً لخبرته الواسعة في هذا المجال. كما نشكر أيضاً المحامية ميراى نجم شكرالله التي تمت استشارتها في شأن الطعون الانتخابية. تجدر الإشارة الى أنه لا يمكن بأية حال من الأحوال اعتبار هذا الدليل كبديل عن القانون الانتخابي المرعي الإجراء وعن كافة التعاميم والقرارات التي تصدر عن وزارة الداخلية والبلديات والمحافظين خلال فترة الانتخابات.

يطمح هذا الدليل إلى أن يكون أداة عملية تستخدمها النساء المرشحات لخوض معركتهن الانتخابية من خلال شرح مفصل عن كافة المراحل ومستلزمات العمل لناحية الموارد البشرية والمادية وأصول الحملات والتواصل الإعلامي وغيرها. ولا ينطلق هذا الدليل إطلاقاً من كون النساء أقل معرفة بالأمر السياسي والتقنية إنما يهدف الى وضع كافة المواد المتعلقة بالانتخابات في مجلد واحد يسهل استخدامه من قبل كافة المرشحين، ولاسيما النساء. نأمل أن يكون هذا الدليل مفيداً للمرشحات ونتمنى لهن حملة موفقة تقودهن الى المجلس البلدي أو الى قبة البرلمان، علنا نحقق بعضاً من مشاركة سياسية نسائية فعالة بعد طول انتظار

يأتي هذا الدليل في سياق مشروع يهدف الى ... ويهدف المعهد من خلال هذا الدليل الى وضع بتصرف النساء المرشحات أداة عملية تساعدن في خوض معركتهن الانتخابية...

الإطار القانوني للانتخابات في لبنان وموقع النساء فيه



اقترب موعد الانتخابات وأنت تفكرين جدداً في الترشح. من المهم أن تتأكدي في بادئ الأمر أنك تتمتعين بالأهلية للترشح، من ناحية العمر أو طبيعة الوظيفة التي تشغلينها. من المهم أيضاً أن تطلعي على الإطار القانوني للانتخابات في لبنان والنصوص القانونية التي يتضمنها. وأخيراً، وعلى الرغم من أن القانون لا يميّز، بالمبدأ بين النساء والرجال، إلا أن هناك العديد من المعوقات القانونية والاجتماعية والسياسية التي تعترض طريق النساء في خوضهن المعترك السياسي، من المهم جداً الاطلاع عليها في المرحلة التي تسبق الترشح.

القوانين الانتخابية المرعية الإجراء

ترعى الانتخابات في لبنان أربعة نصوص قانونية هي بحسب الترتيب الزمني:

قانون البلديات في لبنان، المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ سنة ١٩٧٧ وتعديلاته لاسيما القانون ٩٧٦٦٥

قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب رقم ٤٤ الصادر في ١٧ حزيران ٢٠١٧

قانون المختارين والمجالس الاختيارية صادر في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٤٧ وتعديلاته

قانون الانتخابات النيابية رقم ٢٥ بتاريخ ٨ تشرين الأول ٢٠٠٨

بموجب القانون ٢٠١٧٨٤٤، أدخل النظام النسبي للمرة الأولى في تاريخ لبنان وتم اعتماده في الانتخابات النيابية للعام ٢٠١٨. أما بالنسبة الى الانتخابات البلدية والاختيارية والفرعية لمقعد أو مقعدين، فيعمل بالنظام الأكثرية كما جاء في القانون ٢٠٠٨٢٥. ويعمل بالنظام النسبي في حال شغور ثلاثة مقاعد أو أكثر في الدائرة الواحدة.

يلخص الجدول (الجدول رقم ١) أدناه العناصر الأساسية للانتخابات البلدية والنيابية من حيث النظام وشروط الترشح وقواعد الحملة وغيرها من الأمور المهمة.

الجدول رقم ١: موجبات الانتخابات النيابية والبلدية في لبنان

الانتخابات البلدية والاختيارية	الانتخابات النيابية	النظام
أكثرية المادة ١٢٥، القانون ٢٠١٧٨٤٤	نسبي، باستثناء الانتخابات الفرعية لمقعد أو مقعدين ضمن الدائرة الواحدة المادة ٤٣، القانون ٢٠١٧٨٤٤	النظام
٢٥ سنة وما فوق (بناء على قانون انتخاب أعضاء مجلس النواب)	٢٥ سنة وما فوق المادة ٧، القانون ٢٠١٧٨٤٤	شروط الترشح
المادة ٢١ من القانون ٩٧٦٦٥ البند ١ و ٢	تُدعى الهيئات الناخبة بمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية وتكون المهلة بين تاريخ نشر هذا المرسوم واجتماع الهيئات الناخبة تسعين يوماً على الأقل المادة ٤٢ من القانون ١٩٤٤ تُدعى الهيئات الناخبة بمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية وتكون المهلة بين تاريخ نشر هذا المرسوم واجتماع الهيئات الناخبة تسعين يوماً على الأقل المادة ٤٢ من القانون ٢٠١٧٨٤٤	مهلة إجراء الانتخابات
تُدعى الهيئات الانتخابية البلدية بقرار من وزير الداخلية خلال الشهرين السابقين لنهاية ولاية المجالس البلدية. تكون المهلة بين تاريخ نشر القرار واجتماع الهيئة الناخبة ثلاثين يوماً على الأقل. المادة ١٤، المرسوم الاشتراعي ٧٨١١٨	في حال الشغور بسبب الوفاة او الاستقالة او ابطال النيابة او لأي سبب آخر، تجري الانتخابات لملء المقعد الشاغر خلال شهرين من تاريخ الشغور. لا يصار الى انتخاب خلف اذا حصل الشغور في الستة اشهر الاخيرة قبل انتهاء ولاية المجلس. وتُدعى الهيئات الناخبة بمرسوم ينشر في الجريدة الرسمية. وتكون المهلة بين تاريخ نشر هذا المرسوم واجتماع الهيئات الناخبة ثلاثين يوماً على الأقل. المادة ٤٣، القانون ٢٠١٧٨٤٤ ٢٠١٧	

المعوقات القانونية والسياسية التي تواجه النساء في الانتخابات



ما زال القانون الانتخابي والقوانين البلدية والاختيارية لا تلحظ كوتا نسائية لا على المقاعد ولا على اللوائح، خلافاً للالتزامات الدولية، لاسيما المادتين ٧ و٨ من الاتفاقية الدولية للإلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة الصادرة في العام ١٩٧٩ والتي صادق عليها لبنان في العام ١٩٩٧. ويذكر أن لبنان لم يتحفظ على هاتين المادتين، وهو ملزم بالتالي بتطبيقهما.

فرص النساء في الفوز. ومن المعلوم أن مسألة تقسيم في هذا القانون خضعت للكثير من التجاذبات السياسية وفقاً لمصالح الأحزاب والزعماء المسيطرين في مناطق نفوذهم الطائفي والمذهبي والسياسي، ما أثر بشكل قاطع على فرص النساء في الترشح والفوز، خاصة لجهة اعتماد النسبية ضمن دوائر صغيرة جداً، تتراوح بين ٥ و١٣ مقعداً كحد أقصى. بالإضافة الى ذلك، فإن اعتماد الصوت التفضيلي الواحد يحد من فرص النساء، خاصة في غياب المرشحات الحزبיות في معظم الأحيان، ما يؤدي الى استحواد الرجال، ولسيما الزعماء المناطقيين والحزبيين، على أغلبية الأصوات التفضيلية، على حساب النساء، بحكم حضورهم السياسي والحزبي الطاغي.

في ترشيح النساء

يمكن للمرأة أن تتقدم بالترشح لعضوية البلدية أو لمنصب مختار أو عضو في مجلس اختياري إما في مسقط رأسها الأم، أما في مكان قيدها بعد الزواج، وذلك بموجب تعديل المادة ٢٥ من قانون البلديات ٩٨٦٦٥ الصادر في ايلول ٢٠١٧.

أما بالنسبة الى الانتخابات النيابية، فيحق للمرأة اسوة بسائر المرشحين، أن تتقدم بطلب ترشيحها الى أي مقعد من المقاعد شرط أن تتطابق الطائفة المسجلة على قيدها مع طائفة المقعد، وذلك بغض النظر عن طائفة الزوج في حال الزواج، ولا صحة لما يتم تداوله في بعض الأوساط عن جواز الترشح لأي مقعد بغض النظر عن طائفة المرشح. مثلاً، لا يمكن للمرأة من الطائفة المارونية متزوجة من رجل أرثوذكسي على سبيل المثال أن تترشح على مقعد أرثوذكسي حتى ولو أصبحت مقيدة على سجل أرثوذكسي إلا أن الإشارة الى طائفتهما ما زالت مارونية. كذلك، يمكن لشاطبي القيد الطائفي أن يترشحوا على المقعد العائد الى طائفتهما الأصل، بحسب سجلات النفوس.

ويبقى التمييز الأساسي سياسي اجتماعي مرتبط بشكل أساسي في قوانين الأحوال الشخصية التي تبقي المرأة رهينة الرجل في الكثير من الأحيان نظراً لهيمنة السلطات الدينية على الحيز الشخصي من حياة الناس في لبنان. إضافة الى ذلك، تبقى التجربة السياسية للمرأة محدودة في ظل الأحزاب التقليدية حيث يطغى الذكور على مواقع صنع القرار فيها في معظم الأحيان على الرغم من وجود أعداد كبيرة من النساء في القواعد الحزبية.

الإشراف على الانتخابات

تنشأ هيئة دائمة تدعى هيئة الإشراف على الانتخابات تمارس الهيئة الإشراف على الانتخابات وفقاً للمهام المحددة لها في القانون بصورة مستقلة وبالتنسيق مع وزير الداخلية والبلديات الذي يواكب أعمال الهيئة، ويؤمن لها مقراً مستقلاً ويحضر اجتماعاتها عند الاقتضاء، من دون أن يشارك في التصويت. ويمكن تلخيص هذه المهام بالإشراف على الانفاق وتنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين

جرت العادة أن تجري الانتخابات البلدية والاختيارية بدون هيئة إشراف حتى بعد إدخال مبدأ الإشراف في انتخابات دورتي ٢٠٠٩ و٢٠١٨ وجرى الانتخابات البلدية والاختيارية في دورتي ٢٠١٠ و٢٠١٦ بدون تشكيل هيئة إشراف. إلا أن القانون ٢٠١٧٤٤ قد نص على إنشاء هيئة دائمة ويكون بالتالي من المفترض أن تشراف هذه الهيئة على كافة الانتخابات التي تجري بعد صدور القانون، على أن يصار الى إصدار مراسيم تطبيقية إضافية لتحديد آليات عمل الهيئة في حالة الانتخابات البلدية والاختيارية والفرعية بحسب المقتضى ٧.

غير محدد - ومن غير المنطقي أن ينطق السقف الانتخابي الخاص بالانتخابات النيابية للانتخابات البلدية أو حتى الفرعية التي تجري لأقل من ثلاثة مقاعد، وهو بالتالي بحاجة الى إعادة نظر

سقف ثابت وقدره ١٥٠ مليون ليرة لبنانية لكل مرشح، و١٥٠ مليون ليرة لكل مرشح ضمن اللائحة وسقف متحرك بقيمة ٥٠٠٠ ليرة لبنانية عن كل ناخب في الدائرة الكبرى (مثال مرفق)

سقف الانفاق الانتخابي

الإعلام والاعلان الانتخابيين

وضع القانون ٢٠١٧٤٤ مجموعة من القيود على وسائل الإعلام مرتبطة بتغطية فترة الحملة الانتخابية انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على تكافؤ الفرص بين المرشحين والحفاظ على السلم الأهلي والالتزام بعدم الانحياز وتغطية الأخبار الانتخابية بأمانة والتساوي بين المرشحين والالتزام بالصمت الانتخابي على أن تراقب الهيئة مدى التزام وسائل الإعلام بهذه الأحكام. الفصل السادس، المواد ٦٨ - ٨٣، القانون ٢٠١٧٤٤

غير محدد وقد جرت العادة أن تتم العملية الانتخابية البلدية والاختيارية بدون مراقبة على الإعلام والإعلان نظراً بغياب هيئة الإشراف، إلا أن من المفترض أن يتم تنظيم هذه المسألة في الانتخابات البلدية المقبلة وفقاً لأحكام القانون ٢٠١٧٤٤

النص الكامل للقانون الانتخابي 2017\44
<http://bit.ly/LAUAiW-link1>

النص الكامل للقانون الانتخابي 2008\25
<http://bit.ly/LAUAiW-link2>

النص الكامل لقانون البلديات حسب المرسوم الاشتراعي 77\118
<http://bit.ly/LAUAiW-link3>

النص الكامل لقانون البلديات 1997\665
<http://bit.ly/LAUAiW-link4>

المشاركة السياسية للمرأة في لبنان، دورين خوري، ضمن منشورات مؤسسة هنريش بل
<http://bit.ly/LAUAiW-link5>

موقع مؤسسة مهارات
<http://bit.ly/LAUAiW-link6>

فيديو حول التمييز ضد المرأة لمؤسسة مهارات
<http://bit.ly/LAUAiW-link7>

واقع المرأة اللبنانية...إنجازات وعقبات، مي صايغ
<http://bit.ly/LAUAiW-link8>

هل تستحق المرأة العقاب بدخولها المعتزك السياسي، حليمة فقعور، جريدة النهار، 8 تشرين الأول
 2018

<http://bit.ly/LAUAiW-link9>

Patriarchy and Sectarianism: A Gendered Trap. Baseline of Women in Politics:
 The Case of Lebanon, a study by Hivos, Embassy of the Netherlands, and beyond
 Reform and Development, available at <http://bit.ly/LAUAiW-link10>

What is violence against women in politics, Reporting Violence Against Women, the
 National Democratic Institute, available at <http://bit.ly/LAUAiW-link11>



يعتبر العنف ضد المرأة في السياسة أحد أشكال العنف ضد المرأة بشكل عام، وقد ظهر هذا المفهوم بعد الارتفاع النسبي لعدد النساء المشاركات في السياسة واللواتي تولين مناصب عامة في مختلف بلدان العالم. ومع ظهور المزيد من النساء كناشطات وقادة منتخبات ومسؤولات وناخبات، واجهت النساء مستويات متزايدة من المضايقات والتخويف والتهجم الشخصي لاسيما من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت. ويأخذ العنف ضد المرأة في السياسة أشكالاً مختلفة قد تصل الى الاعتداء الجسدي في بعض الأحيان، إلا أن الأكثر رواجاً يبقى العنف اللفظي وإهانات ذات الطابع الجنسي التي تهدف الى المس بسمعة المرأة وشرفها، وهو في صلب العنف ضد المرأة في الاساس، والمرتبطة بالنظرة الدونية الى المرأة ككائن جنسي تتأثر سمعتها، على عكس الرجال، بأي خيارات أو نشاطات جنسية. ويهدف العنف ضد المرأة في السياسة الى التقليل من قيمة المرأة كشخص، وتحويل اهتمام الجمهور من الخلاف السياسي المتداول، أيا كان، باتجاه قضايا ذات طابع فضائحي يمس المرأة ويثير فضول الجمهور ويحط من قيمة العمل السياسي الذي تمارسه المرأة.

وخوفاً من تناول الأعراس وعدم القدرة على المواجهة. وطبيعة الحال، بشكل ذلك عائناً حقيقياً أمام قدرة النساء على ممارسة حقوقهن في المشاركة السياسية بحرية وأمان، ما يؤدي الى تقويض الديمقراطية وضرب مبدأي المساواة والمشاركة. وهذا العائق، بالإضافة الى العوائق الأخرى تناولناها آنفاً، قد يصعب تجاوزه إذا ما تمت معالجة هذه المشكلة من خلال وضع قوانين رادعة والعمل على تغيير مجتمعي حقيقي يحفظ حقوق المرأة وكرامتهن الإنسانية بغض النظر عن طبيعة العمل الذي يمارسونه. وقد يطال ذلك بشكل خاص النساء الشابات أو الداخلين الجدد إلى السياسة. يذكر أن العنف السياسي قد يحدث أيضاً ضد الرجال، إلا أن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية يستهدف النساء لأنهن نساء، بطرق وأساليب تمس النساء بشكل خاص (مثل العنف الجنسي والاعتداءات أو الايحاءات الجنسية في معرض الحديث)، مع خاصة تأثير سلبي على النساء الشابات أو الداخلين الجدد إلى السياسة.

ومن شأن ممارسات العنف ضد المرأة في السياسة أن تثني النساء عن المشاركة السياسية في الكثير من الأحيان خوفاً على سمعتهن، أو بسبب ضغوطات عائلية بحيث يدركون حجم التهجم الذي قد يطال المرأة وقد لا يستطيعون تحمله، فيمارسون ضغوطات على النساء للانسحاب من المعركة الانتخابية مثلان أو عدم حوضها بالأساس، أو في حال استمرارها وفوزها، قد تعزف عن المشاركة السياسية بشكل فعال خوفاً من التعرض الى هكذا مواقف. وفي خلال عملنا في هذا الشأن، سمعنا الكثير من القصص التي تؤكد تأثير العنف ضد المرأة في السياسة على مشاركة المرأة. فعلى سبيل المثال، هناك العديد من السيدات اللواتي عزفن عن الترشح بسبب ضغوطات العائلة، وللاسيما الذكور منها،

الدليل الكامل لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة

الفصل الثاني



إعداد زينة الحلو
باحثة و مستشارة في شؤون التنمية | ناشطة سياسية



الترشح للانتخابات

ينص القانون اللبناني على حق أي مواطن لبناني بالترشح للانتخابات النيابية أو البلدية شرط أن يكون أتم الخامسة والعشرين من العمر، مقيداً في قائمة الناخبين، متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية (المادة ٧، القانون ٢٠١٨٤٤).

«لا يميز القانون بين ذكر وأُنثى»

أهلية الترشح للانتخابات النيابية

حدد القانون عدداً من الفئات التي لا تنطبق عليها صفة الناخبة، وبالتالي يحرم هؤلاء من حق الترشح حكماً، على الشكل التالي (المادة ٤):



الأشخاص الذين حكم بحرمانهم من الحقوق المدنية.

الأشخاص الذين حكم بحرمانهم مؤبداً من الرتب والوظائف العمومية.

الأشخاص الذين حرّموا من رتبهم ووظائفهم إلى أجل، وذلك لحين انقضائه.

الأشخاص الذين حُكّم عليهم بجناية.

الأشخاص الذين حُكّم عليهم بإحدى الجنح الشائنة الآتية: السرقة، الاحتيال، سوء الائتمان، الاختلاس، الرشوة، اليمين الكاذبة، الاغتصاب، التهويل، التزوير، استعمال المزور، شهادة الزور، الجرائم المُخلّة بالأخلاق العامة المنصوص عليها في الباب السابع من قانون العقوبات، الجرائم المتعلقة بزراعة المواد المخدرة وصناعتها والاتجار بها.

الأشخاص المحجور عليهم قضائياً طيلة مدة هذا الحجر.

الأشخاص الذين أُعلن إفلاسهم احتيالياً، أو الذين حُكّم عليهم بالعقوبات المنصوص عليها في المواد من ٦٨٩ الى ٦٩٨ من قانون العقوبات

الأشخاص الذين حُكّم عليهم بالعقوبات المنصوص عليها في المواد من ٣٣٩ الى ٣٣٤ من قانون العقوبات.

لا يستعيد الأشخاص المبيّنون أعلاه حق الاقتراع إلا بعد إعادة اعتبارهم. يذكر أن الحرمان من الحقوق المدنية والسياسية هو عقوبة تفرض بأمر قضائي على كل فرد يحاكم بجناية أو جنحة مشينة، بموجب قانون العقوبات. أما المجنسين والمجنسات، فلم يسمح القانون بالاقتراع والترشح إلا لمن مضى على تجنسيهم - بموجب مرسوم تجنيس - عشر سنوات ولا تطبق هذه المادة على المرأة الأجنبية التي تصبح لبنانية باقترانها بلبناني (المادة ٥)

كما حدد القانون في المادة ٨ قائمة ممن لا يحق لهم الترشح بالإضافة الى القائمة أعلاه، بحكم شغلهم ووظائف عامة، وهم:

٢ الموظفين من الفئتين الأولى والثانية (ضرورة الاستقالة قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء ولاية مجلس النواب)

١ أعضاء المجلس الدستوري والقضاة على مختلف فئاتهم ودرجاتهم (ضرورة الاستقالة قبل سنتين على الأقل من تاريخ انتهاء ولاية المجلس)

٤ رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرون العامون المتفرغون في المؤسسات العامة والمؤسسات ذات الطابع العام (ضرورة الاستقالة قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء ولاية مجلس النواب)

٣ العسكريون على اختلاف الرتب والأجهزة إلا في حالة التقاعد أو الاستقالة قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء ولاية مجلس النواب.

٦ رئيس ونائب الرئيس وأعضاء الهيئة المشرفة على الانتخابات. ويُستثنى من أحكام هذه المادة أفراد الهيئة التعليمية في ملك الجامعة اللبنانية أو المتفرغون لديها أو المتعاقدون معها.

٥ رؤساء ونواب رؤساء المجالس البلدية ورؤساء اتحادات البلديات (ضرورة الاستقالة قبل سنتين على الأقل من تاريخ انتهاء ولاية مجلس النواب)

ج | تحديد الدائرة - معلومات وأسئلة أساسية

بعد اتخاذ القرار بالترشح والتأكد من الأهلية لذلك، وقبل الشروع بالحملة الانتخابية، هناك العديد من الأبحاث التي يجب إجراؤها من أجل تسهيل وضع الخطة الاستراتيجية والعملانية للحملة الانتخابية

تحديد الدائرة الانتخابية المناسبة

من المهم تحديد الدائرة حيث ترغبين بالترشح على أحد مقاعدها، بحيث تضمنين أكبر عدد ممكن من المؤيدين والمؤيدات لزيادة فرصك بالفوز. هناك عدة عوامل قد تؤثر على القرار:

الخارطة السياسية للدائرة

يجب القيام بدراسة الجغرافية السياسية للدائرة المحتملة من ناحية نسبة الناخبين المؤيدين لأحزاب أو زعامات سياسية أو مناطقية معينة ودراصة مدى تأثيرهم على فرصتك بالفوز. في حال كنت تتوين الترشح على لوائح حزب أو طرف سياسي معين، يجب دراسة نسبة المؤيدين الحزبيين في الدائرة المعينة ومدى التزامهم بالقرار الحزبي، كما يجب دراسة وضع المرشحات الحزبيينات الآخرين ضمن اللائحة ومقارنة الإمكانيات وسد الفجوات متى وجدت.

الخارطة السياسية للدائرة

يجب أيضاً دراسة نسب المشاركة في الانتخابات السابقة، والتي قد تساعدك على اتخاذ القرار الأنسب، إذا إن المشاركة الخفيفة بالانتخاب قد تكون مؤشراً على أن الهيئة الناخبة في هذه الدائرة قد تكون تبحث عن أشخاص جدد في المشهد السياسي مثلاً في حين أن نسب المشاركة المرتفعة وتعدد المرشحين وتشثيت الأصوات قد تكون مؤشراً لوجود تنافسية عالية ضمن الدائرة، الخ...

الصلة المباشرة مع الهيئة الناخبة ضمن الدائرة

وهي أحد أهم قواعد النجاح هي تأمين عدد أساسي من المؤيدين لتكوين نواة الناخبين المحتملين، ويمكنك إجراء الدراسات التي قد تعطيك فكرة عن توزيع القاعدة الشعبية في الدائرة وحجم التأييد الذي يمكن ان تحصيلي عليه تالياً. يمكن أن تكون الدائرة مكان سكنك أو دائرة سجل القيد او دائرة مكان عملك، أو أي دائرة أخرى تعتقدن أنها الأنسب لتقدمي ترشيحك عن أحد المقاعد فيها. إن التواصل اليومي مع ناخبي الدائرة أمر مهم جداً وبناءً عليه يجب تحديد الدائرة التي باستطاعتك الوصول الى أكبر عدد من الناخبين فيها.

حجم الدائرة

يحدد حجم الدائرة الانتخابية بعدد المقاعد المخصصة لهذه الدائرة، فكلما قل عدد المقاعد، قل عدد الناخبين المسجلين مما يقلل بالعادة عدد الأصوات التي يجب الحصول عليها للفوز بمقعد، ولكن بالمقابل زادت حدة التنافس على المقعد

ويُستثنى من أحكام هذه المادة أفراد الهيئة التعليمية في ملك الجامعة اللبنانية أو المتفرغون لديها أو المتعاقدون معها.

يذكر أن القانون اللبناني يتيح لأي شخص تتوافر فيه شروط الترشح أن يتقدم بترشيحه الى الانتخابات النيابية في أي من الدوائر المحددة بالقانون شرط تواجد مقعد مخصص للطائفة التي تنتمي اليها المرشحة. أما بالنسبة الى الانتخابات البلدية، فقد سمح القانون اللبناني للمرأة المتزوجة بالترشح لعضوية المجلس البلدي في واحدة من دائرتين، هما إما دائرة سجلها قبل الزواج، أو دائرة سجل زوجها. ولا يحدد قانون الانتخابات البلدية والاختيارية مذهب أعضاء المجالس المحلية بخلاف قانون الانتخابات النيابية الذي يحدد مذهب كل مقعد من مقاعد المجلس.

ب | أهلية الترشح للانتخابات البلدية

عن التمتع في القانون البلدي

لا يجوز للشخص الواحد أن يكون عضواً في عدة مجالس بلدية وكذلك لا يجوز في البلدية الواحدة أن يكون الأب وأحد الأولاد، والأم وأحد الأولاد، والزوج والزوجة، والعمو وزوج الابنة، أو زوجة الابن، والحماة وزوجة الابن، أو زوج الابنة، والإخوة والأخوات، والعم وابن الأخ، والخال وابن الأخت، وزوج الأخت، وزوج الأخ، على اختلافهم، أعضاء بمجلس بلدي واحد. وإذا انتخب اثنان من الأقارب والأنسباء المار ذكرهم ولم يستقل أحدهما، فعلى القائمقام أن يقبل أحدهما سناً، وإذا تعادلا في السن فيقال أحدهما بالقرعة في أول اجتماع يعقده المجلس البلدي.

المادة ٢٨، قانون البلديات في لبنان، ١٩٧٧

أما بالنسبة الى الانتخابات البلدية، فيضاف إلى من لا يحق لهم بالترشح للانتخابات النيابية الفئات التالية (المادة ٢٢، القانون ٩٧٨٦٦٥):

- ١ أعضاء المجلس النيابي وشاغلو مناصب وزارية
- ٢ القضاة
- ٣ موظفو الدولة والمصالح المستقلة والمؤسسات العامة والبلديات رئاسة أو عضوية مجالس إدارة
- ٤ المصالح المستقلة والمؤسسات العامة
- ٥ أصحاب ملكية امتياز أو وظائفه في نطاق البلدية.
- ٦ عضوية أو وظائف الهيئات أو اللجان المكلفة إدارة مشاريع ذات نفع عام في نطاق البلدية.

عدد الأصوات الضرورية للفوز

الثاني أو نتائج الانتخابات ٢٠١٨). حاولي ألا تتركي التفاؤل المفرط يؤثر على عملية تحديد الأصوات اللازمة للفوز.

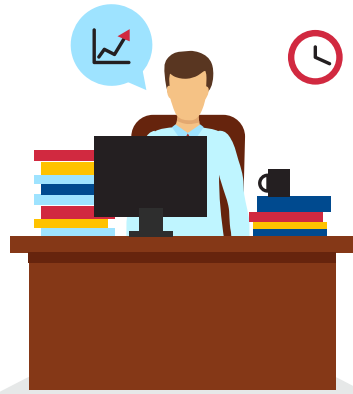
أما بالنسبة إلى الانتخابات البلدية، فهي ما زالت تتبع نظام الكتلة الأكبر، أي أن الفائز هو الذي يحصل على العدد الأكبر من الأصوات الصحيحة. كما أن القانون البلدي لا ينص بشكل واضح على الكوتا المذهبية في القرى والبلدات المختلطة ما يجعل الفوز أقل تعقيداً من جهة ولكنه أكثر تنافسية من جهة أخرى. ويبقى الأساس في فهم واقع الدائرة وحجم الأصوات فيها والتوجه العام الذي يسلكه الناخبون والناخبات.

وهو رقم صعب تحديده بشكل عام، ولكن يجب أن تبحثي عن العدد الإجمالي للأصوات اللازمة لضمان الفوز في المعركة الانتخابية. فعلى سبيل المثال، ووفقاً لقانون الانتخابات النيابية الحالي، وبحسب الدائرة، تحتاج اللائحة إلى عدد معين من الأصوات، يتراوح بين ٧,٦٪ في الشوف-عاليه من إجمالي عدد الأصوات الصحيحة، وصولاً إلى ٢٠٪ في صيدا-جزين. بناءً على نسب الاقتراع السابقة، يمكن تحويل هذه النسبة إلى رقم حقيقي، ويبقى تحدي الصوت التفضيلي والذي يحكم ترتيبك على قائمة المرشحين في عملية احتساب النتائج (يرجى مراجعة المحاكاة في نهاية الفصل

تقديم ملف الترشيح للانتخابات النيابية

بعد التأكد من الأهلية للترشيح، واختيار الدائرة والمقعد اللذين ترغبين بالترشح عنهما، حان الوقت لتحضير ملف الترشيح وتقديمه ضمن المهلة المحددة، وهي ستين يوماً قبل الموعد المحدد للانتخابات (المادة ٤٦).

لا يجوز لأحد أن يرشح نفسه في غير دائرة انتخابية واحدة في آن واحد. (المادة ٤٤)



قد يكون للناخبين ذوي الخصائص المتشابهة اهتمامات مماثلة وقد يميلون إلى التصويت بالطريقة نفسها. سوف يكون كبار السن أقل اهتماماً بالمدارس وأكثر اهتماماً بالمعاشات التقاعدية وضمان الشيخوخة مثلاً، بينما تكون الأمهات الشابات أكثر اهتماماً بالمدارس وأقل اهتماماً بالمعاشات التقاعدية. من خلال تحديد عدد كبار السن هناك وعدد الأمهات الشابات مثلاً، سيكون بمقدورك بشكل أفضل استهداف المجموعات برسائل تهما يهدف زيادة فرص الفوز.

مع ذلك، يجب الأخذ بالاعتبار أن نسب المشاركة قد تتغير من دورة انتخابية لأخرى، لاسيما في حال تغير القوانين الانتخابية أو ترسيم الدوائر، كما أن الأسباب والمعطيات السياسية قد تلعب دوراً أيضاً في تغيير مزاج الناخبين. وفي حال تغير القانون بشكل جذري، يمكن اللجوء عندها إلى استطلاعات الرأي للوقوف عند خيارات الناخبين.

وبناءً على هذه المعطيات، يمكنك أن تحسبي خيارك بالنسبة إلى الدائرة حيث ترغبين بالترشح. وعليك بعدها الشروع بدراسة هذه الدائرة، إذ يجب أن تباشري في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المنطقة والناخبين والناخبات، لجهة التوزيع الديمغرافي (وفقاً للجدول ٢

الجدول رقم ٢: دراسة الدائرة

المعيار	المتغيرات	أمور يجب أخذها في الحسبان
حجم الدائرة	صغيرة - متوسطة - كبيرة	تحديد المصادر المالية المخصصة للحملة بما فيها مصاريف النقل والإعلانات
نوع الدائرة	حزري - ريفي - مختلط	تحديد الوسيلة والوقت المناسبين الأنسب للتواصل مع الناخبين والناخبات
الناخبون والناخبات	مقيم - غير مقيم	تحديد الأماكن واللاوقات الأمثل لإجراء اللقاءات الشعبية
ديمغرافية الناخبين والناخبات	الفئات العمرية التوزيع الجندي المستوى التعليمي التوجهات الحزبية الانتماء الطائفي الحالة الاجتماعية	تحديد السبل الأفضل للتواصل مع الناخبين والناخبات بحسب الجنس والعمر والانتماء الطائفي والانتماء الحزبي والمستوى التعليمي الخ. تحديد المواضيع التي ستثار مع كل من هذه الفئات بناءً على الهموم والمشاكل والأولويات

بحسب القانون الانتخابي اللبناني الحالي، يجب على الناخب التوجه إلى مكان سجله للإدلاء بصوته، والذي يقع في العديد من الأحيان ضمن دائرة مختلفة عن مكان سكنه.

بموجب المادة ٤٥ من القانون الانتخابي، تشمل طلبات التصريح الوثائق التالية:

١ تصريح إلى وزارة الداخلية والبلديات-المديرية العامة للشؤون السياسية واللجائين موقعاً من المرشحة شخصياً ومصديقاً على توقيعه لدى الكاتب العدل (نموذج معد مسبقاً) ويتضمن اسم المرشحة الثلاثي والمقعد (الطائفة والدائرة الصغرى في حال وجودها)

٢ اخراج قيد افرادي لا يتجاوز تاريخه شهراً واحداً.

٣ سجل عدلي لا يتجاوز تاريخه شهراً واحداً.

٤ صورتان شمسيتان مصدقتان من المختار.

٥ إيصال مالي من صندوق المالية يثبت إيداع رسم الترشيح المحدد بثمانية ملايين ليرة لبنانية

٦ إفادة مصرفية تثبت فتح حساب الحملة الانتخابية المنصوص عليه في القانون، تتضمن اسم المفوض بتحريك الحساب المعتمد من قبل المرشحة.

٧ نسخة عن قائمة الناخبين النهائية تثبت قيد المرشحة فيها موقعة من موظف الأحوال الشخصية مقرر لجنة القيد الابتدائية في الدائرة المعنية.

٨ تصريح من المرشحة منظم لدى الكاتب العدل يتضمن اسم مدققة الحسابات على ان تودع نسخة مصدقة عنه لدى هيئة الاشراف على الانتخابات النيابية.

٩ كتاب منظم لدى الكاتب العدل يعطي الهيئة الاذن بالاطلاع والكشف على الحساب المصرفي المتعلق بالحملة الانتخابية الخاصة بالمرشحة.

تعطي الوزارة للمرشحة إيصالاً موقتاً إشعاراً باستلام التصريح ومستنداته، على أن تبت الوزارة بتصاريح الترشيح ضمن مهلة خمسة أيام من تاريخ ورودها، ويترتب عليها، في حال قبول الترشيح، تسليم المرشحة إيصالاً نهائياً بتسجيل تصريح ترشيحها، كما يترتب عليها، في حال رفض تصريح الترشيح إعلام المرشحة بأسباب هذا لأسباب هذا الرفض. ويعتبر عدم صدور قرار من الوزارة بعد انقضاء مهلة خمسة أيام على تسجيل تصريح الترشيح لديها بمثابة قبول له. ويترتب على الوزارة تسليم المرشحة الإيصال النهائي بتسجيل ترشيحها. وفي حال رفضت الوزارة قبول تصريح الترشيح لأي سبب من الأسباب، للمرشحة الحق ضمن مهلة ثلاثة أيام من تاريخ تبلغها قرار الرفض الصريح، أن تراجع مجلس شوري الدولة باستدعاء غير خاضع للرسم. وعلى هذا المجلس ان يفصل بالاعتراض في غرفة المذاكرة خلال ثلاثة أيام من وروده. ويكون قراره في هذه الحالة نهائياً لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة العادية وغير العادية.

إذا انقضت مهلة الترشيح ولم يتقدم أي مرشحة لمقعد معين تمدد حكماً مهلة الترشيح سبعة أيام، على أن تبت الوزارة في تصاريح الترشيح ضمن مهلة ٢٤ ساعة من تاريخ ورودها، ويترتب عليها، في حال قبول الترشيح، تسليم المرشحة إيصالاً نهائياً بتسجيل تصريح ترشيحها، كما يترتب عليها، في حال رفض تصريح الترشيح إعلام المرشحة بأسباب هذا الرفض. (المادة ٤٧)

وإذا انقضت المهلة الممددة الترشيح ولم يتقدم لمقعد معين في دائرة انتخابية صغرى إلا مرشح واحد، يعتبر هذا المرشح فائزاً بالتركية وتكون اللوائح في هذه الحالة مؤلفة من المقاعد المتبقية في الدائرة الانتخابية.

بحسب القانون ٢٠١٧٤٤، فإن مهلة تسجيل اللوائح هي أربعين يوماً على الأقل من موعد الانتخابات، وإذا انقضت مهلة تسجيل اللوائح ولم يتقدم لمقاعد دائرة معينة الا للائحة واحدة ومكتملة، تعتبر هذه اللائحة فائزة بالتركية.

وفي كلتا الحالتين توجه الوزارة فوراً كتاباً بذلك إلى رئاسة مجلس النواب ورئاسة المجلس الدستوري.



النص الكامل للقانون الانتخابي 2017\44
<http://bit.ly/LAUAiW-link1>

النص الكامل للقانون الانتخابي 2008\25
<http://bit.ly/LAUAiW-link2>

النص الكامل لقانون البلديات حسب المرسوم الاشتراعي 77\118
<http://bit.ly/LAUAiW-link3>

النص الكامل لقانون البلديات 1997\665
<http://bit.ly/LAUAiW-link4>

موقع الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
www.lade.gov.lb

موقع الانتخابات اللبنانية
<http://elections.gov.lb/Home.aspx>

”مبروك! لقد أصبحت الآن مرشحة بشكل رسمي الى الانتخابات النيابية \ البلدية.

إذا كنت تخوضين معركة الانتخابات النيابية، يمكنك سحب ترشيحك ضمن مهلة اقصاها ٤٥ يوماً قبل الموعد المحدد للانتخابات النيابية وذلك بموجب تصريح قانوني مصدق لدى الكاتب العدل يودع لدى الوزارة حصراً. وفي حال إعلان الانسحاب بعد المدة المذكورة أعلاه، لا يُعتدّ بهذا الانسحاب فيما يتعلق بالعملية الانتخابية ويستمر الترشيح بموجب القانون ويُدْرَج اسم المرشحة على اللوائح وتحسب الأصوات العائدة لها في عملية الفرز (المادة ٥٠) وتعتبر نائبة إلا في حال قدمت استقالتها بشكل رسمي.

أما إذا كنت تخوضين معركة الانتخابات البلدية، فيمكنك أيضاً التراجع عن ترشيحك ضمن مهلة خمسة أيام على الأقل قبل موعد الانتخاب وذلك بموجب بتصريح مسجل لدى الكاتب العدل يقدم الى القائمقامية او المحافظة، علماً أنه جرت العادة في الانتخابات البلدية ألا تلتزم الوزارة بهذه المهل وهناك سوابق تشير الى أن بعض المرشحين للانتخابات البلدية قد سحبوا ترشيحهم يوم الانتخابات وأخذ بها.

أما في حال استمررت في الترشح، عليك الآن التفرغ للحملة الانتخابية التي هي قد تقودك الى قبة البرلمان أو الى المجلس البلدي. **بالتوفيق!**



الدليل الكامل لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة

الفصل الثالث



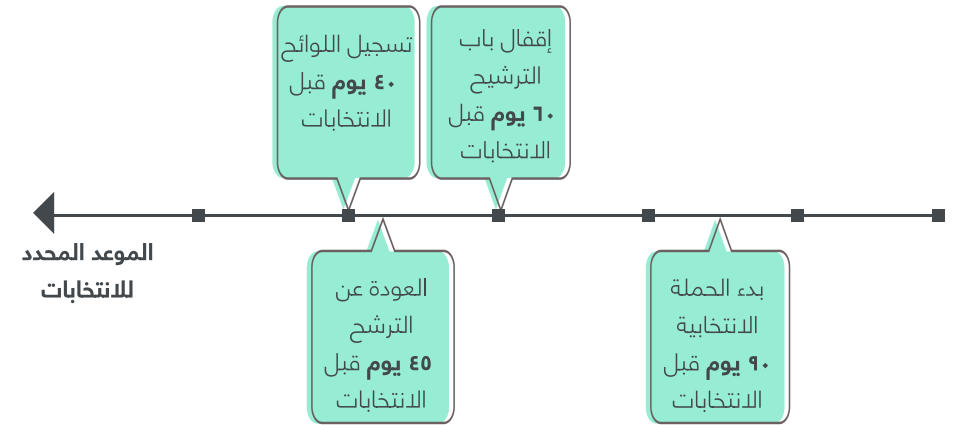
إعداد زينة الحلو

باحثة و مستشارة في شؤون التنمية | ناشطة سياسية



مرحلة الحملة الانتخابية

يعد تقديم ملف الترشيح، يجب التركيز على الحملة الانتخابية، وتستغرق على الأقل ثلاثة أشهر، كما هو مبين في الرسم أدناه ووفقاً للقانون. من ركائز الحملة الانتخابية الناجحة الاعتماد على فريق عمل ذات كفاءة عالية يمكن أن يساعدك في تنظيم الحملة والقيام بالمهام المطلوبة بغية الوصول الى الهيئات الناخبة بشكل إيجابي يحثها على الاقتراع لصالحك لحظة الاستحقاق.



الموارد التي تحتاجينها من اجل إدارة الحملة



الوقت



الموارد المادية

هي عبارة عن أموال أو هبات أو تقديرات عينية تساعدك في إدارة الحملة الانتخابية



الموارد البشرية

هي عبارة عن فريق العمل الأساسي بالإضافة الى المتطوعات والمتطوعين والمندوبين

الموارد البشرية

أ مديرة الحملة الانتخابية

بعض المهام الموكلة إلى مديرة الحملة تتضمن ما يلي:

١ التنسيق مع المرشحة والآخرين لتصميم خطة عمل الحملة والعمل على تنفيذها

٢ مقابلة وتعيين الموظفين، التدريب والإشراف على الموظفين وإجراء أي تعديلات على الموظفين خلال مسيرة الحملة. تحديد جدول أعمال اجتماعات العاملين.

٣ تحديد الأولويات فيما يتعلق بالموارد المتاحة للحملة، ويتضمن وقت المرشحة، الاطلاع على الموازنة، الإشراف على التمويل والعمل على ضبط المصروفات

٤ وضع السياسة العامة للحملة والإجراءات للعمليات اليومية

٥ تحديد الأولويات اليومية وتعيين المهام للعاملين

٦ التنسيق مع المرشحة واطلاعها المرشحة على نشاطات الحملة، المدفوعات، التغييرات في السياسات، الإعلانات مدفوعة الأجر، ... الخ.

٧ التأكد من اطلاعها على المستجدات واستعدادها للإجابة على أسئلة محتملة

٨ الاتصال بالقيادات السياسية، ويتضمن هذا المنتخبين الرسميين مثل البلديات والمخاتير، قيادات الأحزاب، والمجموعات الفاعلة ذات الاهتمامات الخاصة مثل النقابات او التعاونيات او الجمعيات المحلية، الخ.



يفرض القانون ٢٠١٨٤٤ (المادة ٤٥) تعيين مدققة للحسابات لكل المرشحة ولكل لائحة. ومن مهامها:

١ رفع تقرير شهري الى هيئة الإشراف على الانتخابات (ضمن مهلة اسبوع بعد انقضاء كل شهر من أشهر الحملة الثلاث) يتضمن بياناً حسابياً يبيّن الواردات والمدفوعات والالتزامات المالية للشهر المنصرم مرفق بكشف بالحساب المصرفي العائد للحملة الانتخابية صادراً عن المصرف المعتمد

٢ تقديم كشف حسابي وتقرير بأعمال ادارته الى المرشحة.

٣ الإعداد والمصادقة على بيان حسابي شامل يرفع الى الهيئة بعد انتهاء الانتخابات، ضمن مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ إعلان النتائج الرسمية، على أن يشمل البيان بالتفصيل مجموع الواردات المقبوضة والمساهمات العينية، بحسب مصادرها وتواريخها، ومجموع النفقات، المدفوعة او المترتبة بحسب طبيعتها وتواريخها، منذ بدء الحملة الانتخابية وحتى انتهائها وترفق به الوثائق الثبوتية العائدة لجميع بنود الحساب مثل الايصالات وسندات الصرف وسواها. ويرفق هذا البيان بكشف مصرفي شامل للحساب

العائد للمرشحة وللحملة يبين جميع العمليات التي تمت على هذا الحساب من تاريخ فتحه حتى تاريخ تقديم البيان. يرفق بالبيان الحسابي تصريح موقع من المرشحة مصدق لدى الكاتب العدل، ويعتبر ذلك بمثابة إقرار كامل بصحة المعلومات الواردة في البيان على مسؤولية المرشحة. (المادة ٦٤)

إذا لم يتضمن البيان الحسابي اي واردات او نفقات انتخابية، يمكن لمدققة الحسابات أن تينظم شهادة بذلك.

يفرض القانون ٢٠١٨٤٤ (المادة ٤٥) تعيين مدققة للحسابات لكل المرشحة ولكل لائحة. ومن مهامها:

١ التحضير لإجراء لقاء صحفي عند إعلان الترشيح

٢ إجراء لقاء جماهيري عند إعلان الترشيح

٣ بناء علاقات جيدة بين المرشحة والإعلاميين

٤ تسويق خبر الترشيح ضمن أي مناسبة مناسبة

٥ إيجاد شعار للمرشحة

٦ تحضير الأخبار الصحفية والظهور الإعلامي وخطة التواصل الاجتماعي

٧ متابعة الصحافة المحلية واطلاع فريق العمل على المستجدات

٨ خلق مناسبات اجتماعية \ ثقافية سياسية وغيرها لظهور المرشحة ومحاولة الحصول على تغطية وسائل الإعلام

وتتلخص المهام على الشكل التالي:

متابعة التطورات السياسية عامة والدائرة الانتخابية خاصة

التواصل مع المرشحين والمرشحات الاخباريات في الدائرة

المشاركة في وضع البرنامج الانتخابي

المشاركة في صياغة البيانات الانتخابية للمرشحة

العمل على الخطاب السياسي مع المرشحة قبل أي اطلاق عامة او إعلامية





تفسير النصوص القانونية
وتداعياتها على الخطة
العملية



تحضير وتقديم طلبات الترشح
وطلبات المندوبين



التأكد من عدم مخالفة القوانين
المرعية الإجراء من قبل
المرشحة، لاسيما القانون
الانتخابي بمختلف جوانبه،
خاصة مسألتي الإنفاق والإعلام
والإعلان الانتخابيين

ومن المهام الملقة على عاتق هذه الوظيفة
الإشراف على إدارة الموارد المادية وتوظيفها
واستغلالها بأفضل طريقة ممكنة ضمن
الحملة. وعلى المسؤولية المالية التنسيق
مع مديرة الحملة ومسؤولة المتطوعين
بشكل اساسي بغية ترشيد استخدام الموارد

الموارد المادية

تشمل الموارد المادية الأموال التي تليضعها المرشحة في صندوق الحملة من ماله الخاص،
بالإضافة الى الهبات المالية والعينية والمساعدات التي تليقدمها المؤيدون لصالح الحملة.

الموارد المادية وسقف الانفاق الانتخابي

يذكر أنه من حق المرشحة بموجب المادة ٦٠ من
القانون أن تحصل على مساهمات مادية أو عينية،
شرط ألا تأتي هذه المساهمات إلا من أشخاص
طبيعيين أو معنويين لبنانيين حصراً، والا تتخطى
٥٠٪ من حجم الإنفاق الانتخابي المسموح به.
ويمنع القانون قبول مساهمات من خلال وسيط.
كما من حق المرشحة استخدام ماله الخاص
لتمويل الحملة الانتخابية بطبيعة الحال، شرط ألا
تليخطى السقف المسموح به بموجب القانون
(كما هو مبين في الجدول).

بموجب المادة ٥٧ من القانون الانتخابي
٢٠١٧٤٤، «تعتبر مساهمة (...) كل هبة أو تبرع
أو هدية نقدية أو عينية أو قرض أو سلفة أو
دفعة مالية أو أي شيء له قيمة مادية تقدم
للائحة أو للمرشح». وعليه، فإن أي خدمة أو
مساعدة عينية تقدم الى المرشحة يجب أن
تحتسب ضمن الإنفاق الانتخابي حتى ولو لم
يتم دفع مقابل مادي بهدف الحصول عليها.
فعلي سبيل المثال، لو كان للمرشحة صديق
عامل في مجال الإعلانات وتبرع للمرشحة
بالحملة الإعلامية دون أن تتقاضى منها اي
مبلغ عملياً، يجب إدراج قيمة هذا المبلغ
ضمن جداول الإنفاق لدى تقديمها الى هيئة
الإشراف.

تستخدم هذه المادة تحديداً لتغطية الأموال
التي تنفق على المندوبين إذ تعتبر خدمات
تطوعية ولا تسجل غالباً في سجل الإنفاق،
وبالتالي يمكن تطويع أعداد كبيرة من
المندوبين دون تسجيل البدلات التي
تصرف لهم.



١ مسح الناخبين من خلال الهاتف
والزيارات الميدانية

٥ إعداد قوائم الناخبين والبحث عن
العناوين وأرقام الهاتف

٢ تعليق الملصقات والصور والمواد
الإعلانية

٦ تجهيز الملصقات والنشرات

٣ التواصل مع الناخبين

٧ تطويع وتجنيد متطوعين ومتطوعات
لدعم فريق العمل

٤ ترتيب حفلات ومناسبات لجمع
التبرعات (عشاء، احتفال، ...).



هيئة الإشراف على الانتخابات هي الجهة المولجة مراقبة
الانفاق الانتخابي للمرشحين واللوائح.

القانون الانتخابي ٢٠١٧\٤٤ - المادة ٦٣ و ٦٤



في حال تبين للهيئة أن هناك خطأ أو تجاوز لسقف الانفاق، يمكنها أن ترفض البيان وتعلم في هذه الحالات تعلم الهيئة رئاسة مجلس النواب ورئاسة المجلس الدستوري بهذا الامر. وفي حال تبين لها أن قيمة احدى النفقات الانتخابية المصريح عنها في البيان الحسابي ومرفقاته هي اقل من القيمة الراجعة والمعتمدة عادة لمثل تلك الخدمة أو السلعة، تقوم الهيئة، بإعادة تخمين الفرق بالمقارنة مع مصادر عديدة، وتقيد الكلفة المعدلة حكماً ضمن النفقات. وتعيد احتساب الواردات والنفقات وفقاً لهذا التعديل. (المادة ٦٤)

مثال عن سقف الانفاق الانتخابي؛ دائرة جبيل - كسروان - ٨ مقاعد

طبيعة السقف لكل لائحة	حجم السقف لكل لائحة	المجموع لكل لائحة
سقف ثابت لكل مرشح	١٥٠ مليون ليرة لبنانية - ما يعادل حوالي ١٠٠ الف دولار أميركي	١٥٠ مليون * ٨ = ١,٢ مليار ما يعادل ٨٠٠ ألف دولار أميركي
سقف ثابت لكل مرشح ضمن اللائحة	١٥٠ مليون ليرة لبنانية - ما يعادل حوالي ١٠٠ الف دولار أميركي	١٥٠ مليون * ٨ = ١,٢ مليار ما يعادل ٨٠٠ ألف دولار أميركي
سقف متحرك لكل مرشح	سقف متحرك لكل مرشح ٥٠٠٠ ليرة لبنانية عن كل ناخبة مسجلة ضمن قوائم الاقتراع للدائرة الكبرى ٨٧٦,٦٤٠,٠٠٠ - ما يعادل حوالي ٥٨٤ ألف دولار أميركي	٥٠٠٠ ل. * ١٧٥,٣٢٨ * ٨ = ٧ مليار و ١٣ مليون ليرة لبنانية ما يعادل ٤,٧ مليون دولار أميركي

١,١٧٦,٦٤٠,٠٠٠ - ما يعادل تقريباً ٧٨٤ ألف دولار أميركي

المجموع لكل مرشح

٩,٤١٣,١٢٠,٠٠٠ - ما يعادل تقريباً ٦ مليون و ٢٧٥ الف

المجموع العام لكل لائحة مكتملة (٨ مقاعد)
دولار أميركي

مادة في غاية الأهمية

المادة ٥٨: في النفقات الانتخابية

تعتبر نفقات انتخابية بمفهوم هذا القانون مجموع النفقات المدفوعة من قبل اللائحة أو المرشح وكذلك النفقات المدفوعة لحساب أو مصلحة أي منهما برضاها الصريح أو الضمني من قبل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين أو الاحزاب أو الجمعيات أو أي جهة أخرى، شرط ان تتعلق مباشرة بالحملة الانتخابية وبعملية الاقتراع وتحقيق الاتصال المشروع بين اللائحة أو المرشح والناخب ومنها على سبيل البيان لا الحصر:

تأمين المكاتب الانتخابية وسائر نفقات هذه المكاتب، إقامة التجمعات والمهرجانات والاجتماعات العامة والمآدب ذات الغاية الانتخابية، النفقات المتعلقة بالتجهيزات المستعملة خلال الحملة، إعداد ونشر وتوزيع المواد الاعلامية والدعائية من كتب وكراريس ونشرات ومناشير ورسائل على شكل مطبوعات او عبر وسائل البريد العادي او الرقمي، إعداد وتوزيع الصور والملصقات والياقات واللوحات الاعلانية وتعليقها، التعويضات والمخصصات المدفوعة نقداً أو عيناً للأشخاص العاملين في الحملة الانتخابية وللمندوبين، مصاريف نقل وانتقال عناصر الحملة الانتخابية والناخبين، مصاريف انتقال الناخبين من الخارج، نفقات الدعاية الانتخابية ونفقات استطلاعات الرأي واية نفقات تدفع في سبيل الحملة الانتخابية الى أي محطة بث اذاعية او تلفزيونية او اية صحيفة او مجلة او وسيلة نشر اخرى بما فيها الالكترونية.

ب) سقف الانفاق الانتخابي بموجب القانون ٢٠١٧\٤٤

حدد القانون سقفاً للإنفاق الانتخابي على الشكل التالي:

سقف ثابت لكل مرشح	١٥٠ مليون ليرة لبنانية - ما يعادل حوالي ١٠٠ الف دولار أميركي
سقف ثابت لكل مرشح ضمن اللائحة	١٥٠ مليون ليرة لبنانية - ما يعادل حوالي ١٠٠ الف دولار أميركي
سقف متحرك لكل مرشح	٥٠٠٠ ليرة لبنانية عن كل ناخبة مسجلة ضمن قوائم الاقتراع للدائرة الكبرى

ولا يعني السقف المتحرك إعطاء أو تخصيص مبلغ ٥٠٠٠ ليرة لبنانية لكل ناخب أو ناخبة، إنما هي طريقة اعتمدت لاحساب حجم الانفاق المسموح به بحسب حجم الدائرة. وغني عن الذكر بأنه يحظر دفع أي مبلغ مادي أو تقديم اي مساعدة عينية للناخبين والناخبات خلال فترة الحملة الانتخابية وكذلك يمنع القانون تقديم الهبات أو المساعدات العينية للجمعيات الخيرية والاجتماعية والثقافية والعائلية والدينية وسواها والنوادي الرياضية وجميع المؤسسات الرسمية. ويعاقب المقترفون من الجانبين أي المقدم والمتلقي، بموجب قانون العقوبات كما جاء في المادة ٣٣١.



الوقت

وهو من أهم الموارد التي يجب توافرها خلال الحملة الانتخابية، إذ يتوجب على المرشحة اللقاء الشخصي بأكثر عدد من الناخبين والناخبات وذلك يتطلب الكثير من الوقت والجهد، وعدم توافر عنصر الوقت يشكل عنباً على الموارد الأخرى، إذ إن تعويض قلة الوقت المتوفر للحملة سوف يتطلب إيجاد عدد أكبر من المتطوعين والمتطوعات (الموارد البشرية) وإنفاق المزيد على الاعلانات لتأمين وصول أفكار المرشحة الى الجمهور (الموارد المادية)



وتالياً، فإن الوقت عامل أساسي يجب أن تضعه الى جانبك لئلا ينعكس سلباً على حملتك. حاولي التنسيق مع فريق العمل وتوزيع المهام بشكل يخفف عنك الضغوطات ويضعك حيث يجب فعلاً أن تكوني، لتعزيز حضورك. لا شك أن لديك عمل آخر غير السياسة، بالإضافة الى عائلة وأصدقاء ونشاطات أخرى تقومين بها في حياتك اليومية، ولا شك أيضاً أن كل ذلك سيتأثر بشكل ملحوظ بفعل خوضك المعركة الانتخابية. ولكن لا بأس، يمكنك أن تديري وقتك بشكل يسمح لك بأن تقومي بجميع المهام الموكلة إليك إذا ما اعتمدت برنامجاً واضحاً واستخدام اقصى للموارد المتاحة لك. حاولي بالمرحلة الأولى أن تحدد المهام الخمسة الأساسية التي تقع على عاتقك في العمل وداخل العائلة والوقت الذي تستغرقه هذه المهام والمواعيد المرتبطة بها. حاولي بعدها أن تعيدي جدولة هذه المهام بقدر الإمكان واستخدام الوقت المتبقي للحملة. أخيراً، حددي المهام والمواعيد الأساسية التي عليك الالتزام بها ضمن الحملة. مثلاً، إذا قررت السفر للقاء الجاليات اللبنانية في الخارج - وذلك في حال كنت مرشحة في دائرة فيها أعداد كبيرة من المغتربين - يجب أن تحدد موعداً لهذه الرحلة منذ بداية الحملة وأن تخططي باقي المهام والمواعيد بناءً عليها. من المفيد أن تلتزم المرشحة بعض الوقت الفارغ خلال النهار، تليق خلاله في المكتب، تحسباً لأي

طارئ «إعلامي». وعليه، فعلى المرشحين، ذكوراً وإناث، أن يكونوا دائماً مستعدين، قدر الإمكان، لتلبية الدعوات، وتجنب رفض طلب الإعلام بالظهور إلا في الحالات القصوى. ولهذا السبب، عليهم، ذكوراً وإناث، اعتماد المظهر الذي يودون الظهور فيه عبر الإعلام بشكل دائم ويومي، فلا يفوت عليهم حرصهم على مظهرهم فرصة الاستفادة من إطلالة إعلامية تسمح بمخاطبة الجمهور والتعبير عما يمكن أن يؤثر على خيارات الناس الانتخابية.



يمكنك أيضاً، وبالتعاون والتنسيق مع مديرة الحملة والمسؤول المالية، التخطيط لنشاطات تهدف الى استقطاب التمويل سواء كان ذلك بشكل مباشر عبر دفع الأموال أو من خلال نموذج الرعاية بحيث تقدم الشركات الكبرى التي دعماً عينياً للحملة. يمكنك أيضاً إنتاج بعض السلع الترويجية (مثل اللباس أو الدبايس أو اللقلام وغيرها) وتقديمها للمناصرين والمناصرات مقابل مساهمة رمزية. من المهم أن تتواصل أيضاً مع المعارف والأصدقاء الذين يقدمون خدمات معينة تخدم حملتك، مثل الدعاية والإعلان والطباعة والتصوير وغيرها وأن تطلبي منهم المساهمة عينياً وأو مادياً في دعم الحملة.

بالنسبة الى استقطاب الموارد المالية، يمكنك اللجوء الى أكثر من تكتيك لذلك، منها استقطاب التمويل عبر الانترنت، وهناك مواقع مخصصة لذلك، يمكنك من خلالها أن تحصلي على تمويل من الناخبين والناخبات والداعمين والداعمات والأصدقاء من لبنان وخارجه - بشرط أن يكونوا لبنانيين لئلا تخالفي المادة ٦٠ من القانون. من إيجابيات هذه الطريقة أنها سهلة وعملية خاصة أن بإمكانك التحكم بمن يساهم وبالمبلغ المساهم به، إذ يمكن رفض المبالغ الكبيرة إذا أردت كما يمكنه رفض مساهمات بعض المتبرعين في حال لم تكن مناسبة.



الموارد التي تحتاجينها من أجل إدارة الحملة

بعد تكوين فريق العمل، يجب التفرغ لوضع أسس الحملة. لقد سبق أن قمت بتحليل أولي للدوائر بهدف اتخاذ قرار الترشح واختيار الدائرة. أما الآن وقد أصبحت مرشحة بشكل رسمي عن هذه الدائرة، يجب أن تكون لديك معلومات متكاملة عنها، ستساعدك (١) في معرفة ناخبك، و(٢) في التوجه إليهم بشكل أفضل. حاولي الإجابة عن الأسئلة التالية حتى تتمكني من وضع خطة عمل واضحة المعالم تأخذ بالاعتبار الموارد المتاحة والجهد الذي يجب بذله في سبيل انتاج الحملة والوصول الى المجلس البلدي او الى البرلمان.

١ كم عدد الأشخاص (وليس الناخبين والناخبات فقط) الذين يعيشون في الدائرة؟

٢ كم من هؤلاء الناس قادرين على التصويت في هذه الانتخابات؟

٣ ما هي نسبة الاقتراع المتوقعة في هذه الدائرة؟

٤ ما هو عدد الناخبين والناخبات المتوقعين؟

٥ كم عدد المرشحين لهذا المقعد؟

٦ كم من هؤلاء المرشحين يمكن اعتباره خطيراً؟

٧ ما هو حجم الأصوات التي نالها المرشحون والمرشحات في الانتخابات السابقة؟

٨ ما هي النسبة المئوية للأصوات الصحيحة اللازمة للفوز؟

٩ ما هو عدد الأصوات التي يجب الحصول عليها للفوز؟

١٠ كمعدل عام، كم عدد الناخبين/ات الذين يعيشون في منزل واحد؟

١١ هل الناخبون والناخبات الذين يعيشون في المنزل نفسه يميلون إلى التصويت للمرشح نفسه؟

١٢ إذا كانوا يميلون إلى التصويت المرشح ، فكم عدد الأسر التي ستحتاجينها للحصول على الدعم لضمان الفوز؟

١٣ إذا تحدثت مع عشرة من الناخبين، فكم عدد الأشخاص الذين يمكنك إقناعهم بالتصويت لصالحك؟

١٤ كم عدد الأسر التي تحتاجين إلى التواصل معها لرسالتك للوصول إلى عدد كاف من الناخبين لتحقيق النصر؟

تذكري دائماً أن هناك ناخبين وناخبات غير مقيمين يجب أن تتوجهي إليهم أيضاً إما بشكل مباشر من خلال زيارة الجاليات اللبنانية في بلدان الانتشار، أو من خلال رسائل مخصصة لهم.



اقتراع غير المقيمين

لحظ القانون الانتخابي إمكانية الاقتراع لغير المقيمين في بلدان الانتشار، وذلك من خلال التسجيل المسبق الإلكتروني. يبدأ التسجيل قبل أشهر من الموعد المحدد للانتخابات -حدد القانون مهلة أقصاها ٢٠ تشرين الثاني من السنة التي تسبق الانتخابات. لذلك، عليك أن تشجعي الناخبين/ات غير المقيمين/ات في الدائرة التي تودين الترشح فيها على التسجيل حتى يتمكنوا من الاقتراع. لم يلحظ القانون إمكانية اقتراع غير المقيمين للانتخابات البلدية والاختيارية.

استقطاب الناخبين والناخبات

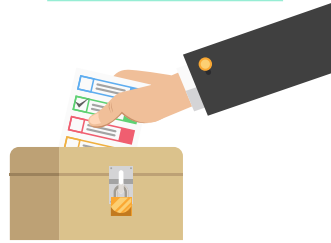
بشكل عام، هناك ثلاثة أنواع من الناخبين والناخبات:

المترددین: الذين لم يقرروا بعد وما زالوا بحاجة إلى إقناعهم بالتصويت

أنصار خصومك وهم الذين قرروا التصويت لصالح خصومك

المجموعات المؤيدة: هم أولئك الذين قرروا التصويت لصالحك

تذكري أن الحملة الانتخابية موجهة بشكل أساسي إلى هؤلاء الناخبين والناخبات.



تذكري دائماً ان الموارد أكانت بشرية، او مادية وكذلك الوقت هي موارد محدودة وبناءً عليه، اعلمي أنه من غير الممكن عملياً أن تتواصلي بشكل مباشر وشخصي مع جميع الناخبين والناخبات في دائرتك، في حين أن ما يعزز فرص النجاح في الانتخابات هي اعتماد استراتيجية جيدة لاستهداف للناخبين. هناك طريقتان لاستهداف الناخبين ويجب ان تتضمن الحملة الانتخابية مزيجاً من الطريقتين لتعزيز فرص النجاح.

أ | الاستهداف الجغرافي

هو عبارة عن تقسيم الدائرة الانتخابية إلى قرى وأحياء بالاستناد إلى نتائج الانتخابات الماضية وتحديد القرى والبلدات والأحياء الأكثر قابلية للاقتراع لصالحك بناءً على افكارك والشعار الأساسي الذي تخوضين فيه الانتخابات

مثال: في أغلب الأحيان، من غير المجدي صرف الموارد الانتخابية للوصول إلى الناخبين والناخبات في الحي الذي يقطنه عائلة المرشح المنافس، فعلى الأرجح سوف يكونوا من أنصاره.

ب | الاستهداف الديمغرافي

يهدف الاستهداف الديمغرافي إلى تقسيم السكان إلى مجموعات فرعية مختلفة. يمكن أن تستند هذه المجموعات إلى العمر، أو الجنس، أو الدخل، أو مستوى التعليم، أو الوظيفة، أو الخلفية الدينية والمذهبية، أو أي مجموعة أخرى مميزة. إن خلفية هذا التقسيم هو أن الأشخاص المماثلين من المرجح أن يكون لديهم مخاوف مماثلة وأن يصوتوا تالياً للمرشحة نفسها.

ج | صياغة البرنامج الانتخابي

إن البرنامج الانتخابي هو بمثابة جواز السفر الذي لا غنى عنه بالنسبة إلى المرشحة، إذ هو الوثيقة الأساسية التي تلخص اهتماماتها وتستعرض أولوياتها، عساها أن تطابق أولويات الناخبين والناخبات.

البحث أولاً

لكي تتمكني من صياغة برنامج انتخابي جيد، عليك أولاً أن تقومي بالأبحاث اللازمة بغية فهم الواقع المحيط بك في الدائرة حيث قدمت ترشيحك. يُقصد بالبحث هنا كل ما من شأنه أن يعلّمك عن واقع المنطقة ومشاكل وهموم الناخبين والناخبات فيها، إضافة إلى عددهم وتوزيعهم الديمغرافي وأماكن سكنهم وعناوينهم وأرقامهم وذلك لتسهيل عملية الوصول إليهم فيما بعد.

يجب النظر جيداً إلى العوامل التي ستؤثر على

سواء كنت بمفردك أو ضمن فريق عمل، من المهم وضع جدول زمني والالتزام به لإجراء البحث. سيكون هناك دائماً المزيد من المعلومات التي يمكنك جمعها، ولكن الإطالة في البحث سيؤخر استخدامك للمعلومات التي لديك وبالتالي سيؤخر تطوير الاستراتيجية مما سيؤثر سلباً على حسن سير الحملة. تذكر أن الوقت مورد أساسي غير قابل للتعويض.

يجب أيضاً أن تعرفي كيف يحصل الناخبون والناخبات على معلوماتهم، وما هي وسائل الإعلام المحلية. **حاولي أن تضعي لائحة بأسماء المراسلين والمراسلات المحليين حتى تتمكني من التواصل معهم عند المقتضى.** لتطوير استراتيجية إعلامية شاملة، من المهم الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حول وسائل الإعلام وطريقة عملها.

تختلف أساليب البحث باختلاف الغاية المرجوة منها. فهناك البحث الكمي الذي يعطيك فكرة واضحة عن توجهات الناخبين والناخبات وحجم الاقتراع الذي قد يناله كل من المرشحين والمرشحات واللوائح في الدائرة، إضافة إلى العدد المتوقع للمقترعين مقابل عدد من ينوون

المقاطعة أو عدم الاقتراع لأي سبب من الأسباب. قد يتم استخدام البحث الكمي أيضاً لتحديد حجم الناخبين المترددين وهم الفئة التي يجب أن تركز استهدافك صوبها، كما أشرنا سابقاً.

أما الأبحاث النوعية، فهي التي تسمح لك بفهم لسان حال الناخبين والناخبات في منطقتك، والوقوف عند مشاكلهم وهمومهم والأولويات التي تعنيهم، مما يمكنك من صياغة برنامج يواءم هذه الحاجات والأولويات. الأبحاث النوعية تتيح الفرصة لفهم الأسباب التي تدفع الناخبين والناخبات للاقتراع أو عدم الاقتراع مثلاً، أو الاقتراع لطرف معين دون سواه، كما يسمح هذا النوع من الأبحاث بفهم توقعات الناخبين والناخبات من مختلف المرشحين والمرشحات. إن هذا النوع من الأبحاث يعطيك الكثير من الافكار الغنية التي تعرفك على طريقة تفكير الناس في دائرتك مما يسهل عليك التوجه إليهم بالطريقة التي يفضلونها وبالكلمات التي تحاكي همومهم وتطلعاتهم.



تحديد الأولويات وصياغة الحلول المناسبة

لا تأخذي على عاتقك تنفيذ مشاريع قد لا تتمكنين من تنفيذها. حاولي أن تعتمد منهجية واضحة في طرح المشاكل والتقدم بالحلول المناسبة لها. كما أنه من المهم التنبيه إلى أن الناخبين والناخبات بشكل عام لا يتذكرون أكثر من ثلاث نقاط أساسية فلا تجتاهيهم بعدد كبير من الأفكار. يمكن أيضاً أن تتبني ثلاث قضايا محلية - خاصة بالدائرة - وثلاث قضايا وطنية تظهرين فيها إلى الرأي العام خارج الدائرة. هذا قد يؤثر أيضاً على شعبيتك وفرصك في الفوز، كما أن النائب اللبناني نائب للأمة والقضايا الوطنية لا تقل اهتماماً عن القضايا المحلية، وهي مترابطة في معظم الأحيان.

اكتبي برنامجاً انتخابياً واضحاً وقصيراً، فلا أحد يود قراءة ٢٠ صفحة مثلاً من أجل أن يقرر ما إذا كان سيقترع لصالحك أو لصالح خصمك. اختاري ثلاث مشاكل أساسية تودين التصدي لها خلال ولايتك في المجلس النيابي، وضعي الحلول لكل من هذه المشاكل. لا تقطعي الوعود غير الواقعية، فالناس لا يصدقون ما يصعب تحقيقه. يمكن أن تضعي ثلاثة حلول لكل من هذه المشكلات الثلاث، واحرصي أن تكون هذه الحلول سياسية مع الأخذ بالاعتبار مساهمات المجتمع المحلي والقطاع الخاص متى أمكن ذلك. انت ستصبحين نائبة، أي أن دورك الأساسي هو التشريع ومراقبة السلطة التنفيذية،



والموارد المطلوبين لإجراء هذه الأبحاث مقابل المنفعة أو الفائدة المرجوة. بشكل عام، تستغرق الأبحاث النوعية وقتاً أقل كما أن كلفتها أقل من الأبحاث الكمية إلا أن مشكلتها الأساسية أنها لا يمكن أن يبنى عليها أي توجه عددي للتصويت. في حين أن الأبحاث الكمية يمكن البناء عليها إجمالاً لمعرفة فرص الفوز إلا أنها لا تساهم في فهم الناس والأسباب الكامنة وراء خياراتهم أياً كانت.

قد تضطرين إلى اتخاذ بعض القرارات الصعبة أحياناً لجهة اختيار أدوات البحث الأنسب نظراً للوقت والموارد المتاحين. ومع ذلك، تشاوري مع فريق العمل واتخذي القرار معهم علماً أنه يمكنك الاستفادة من أدوات أخرى، أقل كلفة، قد تعطيك فكرة عن التوجهات العامة، كأن تتابعي استطلاعات الرأي العامة التي تنشر في وسائل الإعلام أو التنسيق مع حلفائك من أجل توحيد الجهود وتوفير الموارد كما يمكنك أن تقومي بما يشبه الأبحاث النوعية بنفسك من خلال تنظيم لقاءات عامة مع أفراد ومكونات المجتمع المحلي، بناء على التقسيم الديمغرافي (نساء، رجال، شباب، شيوخ، طوائف مختلفة، الوضع الاقتصادي والاجتماعي، الخ) أو بناء على التقسيم المصلي (مزارعين، صناعيين، حرفيين، نقابيين، الخ). يمكنك أن تقومي بذلك بنفسك أو من خلال تجنيد فريق عمل من المتطوعين والمتطوعات يجولون في مختلف أنحاء الدائرة ويجمعون المعلومات وينقلونها لك بطريقة ممنهجة يمكنك البناء عليها في صياغة برنامجك الانتخابي وتحديد أولوياتك.

تذكرني مع ذلك أنك قائدة وبالتالي عليك أن تقودي الرأي العام إلى حيث تربيته مناسباً مع الأخذ بالاعتبار حاجات الناس وأولوياتهم، لذا لا يمكنك أن تضعي برنامجاً انتخابياً بناء على ما قاله الناس فقط، بل أن ترددي على هذه الهموم بطريقة تحاكي مبادئك وما تؤمنين به بالدرجة الأولى. فعلى سبيل المثال، إذا كان الناس في منطقتك عنصرين تجاه العمال الأجانب بسبب المنافسة على فرص العمل مثلاً، عليك أن تصيغي برنامجاً يأخذ بالاعتبار هذه الهموم بعيداً عن العنصرية فتطرحين مثلاً برنامجاً يتضمن خطة واضحة لخلق فرص عمل والاستفادة من اليد العاملة الأجنبية وتنظيم التوظيف وإجراءات عملية للحد من البطالة، بدل أن تتبني خطاباً شعبياً معادٍ للأجانب. من ناحية أخرى، يجب أن تكوني متأكدة من جدوى هذه الأبحاث وان تحسبي جيداً الوقت

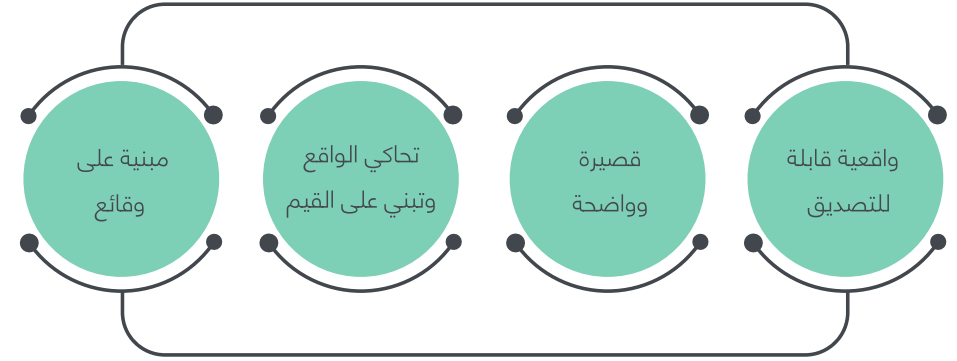


المتطوعون والمتطوعات أساس حملتك، لا تسمحي بأن يهانوا وعامليهم بالكثير من الاحترام والتقدير لأن ما يقومون به لا يقدر بثمن. كوني المثل الصالح لباقي طاقم الحملة، واسعي إلى أن يكون المتطوعون والمتطوعات على علم بكل ما يحصل، ادعهم إلى كافة اللقاءات الأساسية ولا تنسي أن تشكرهم علناً. شاركي صورهم على مواقع التواصل الاجتماعي واكتبي لهم بعض كلمات التحيب والامتنان.

صياغة رسالتك الأساسية

رسالتك الأساسية تعرض بشكل سريع ومقنع لماذا يجب على الناخبين والناخبات دعمك والاقتراع لك، دون سواك من المرشحين والمرشحات.

الرسائل الناجحة:



استراتيجيات التواصل المؤثر

أكتبي رسالتك محاولة الإجابة عن الاسئلة التالية:

- من أنت؟
- لماذا أنت مرشحة؟
- بماذا أنت (وأو حزبك) مختلفة عن باقي المرشحين والمرشحات وأو الأحزاب؟
- لماذا يجب على الناخبين والناخبات الاقتراع لصالحك؟
- ما هي القضايا المحلية والوطنية الأكثر إلحاحا بالنسبة الى الناخبين والناخبات؟ هل هي مختلفة للنساء والرجال؟



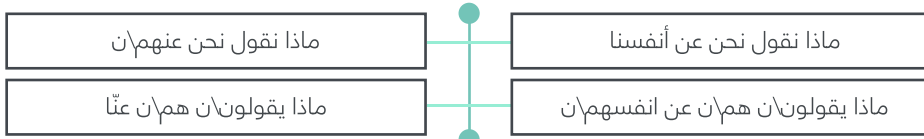
انسانيا لأني لقاء أو تواصل، فحاولي أن تكوني دائماً حقيقية وأن تتحدثي بلغة بسيطة بعيدة عن التكلف وأن توجي بقربك من الناس على اختلاف توجهاتهم. تذكرني دائماً أن ما تقولينه للحلفاء مختلف عما يجب أن تقوله للناخبين والناخبات المترددين وهو مختلف أيضاً عمل ستقولينه للخصوم.

حاولي أن تصيغي جملة واضحة لكل من هذه الاسئلة، شرط ألا تتعدى الرسالة الكاملة ٩٠ ثانية، تصلح لأن تقال في أي لقاء ثنائي أو جماعي مع الناخبين أو الناخبات. يمكنك فيما بعد أن تغني هذه الرسالة بحسب طبيعة اللقاء، فتبني على تجاربك الشخصية ومشاهداتك الخاصة ونظرتك الفردية الى كافة الأمور. تذكرني أن التجربة الشخصية تغني الرسالة وتعطي طابعاً

١ للحلفاء والداعمين: يجب طمأننتهم أنك باقية على العهد وأنت ستستمرين في تمثيلهم خير تمثيل كما أن عليك تشجيعهم للتطوع في الحملة

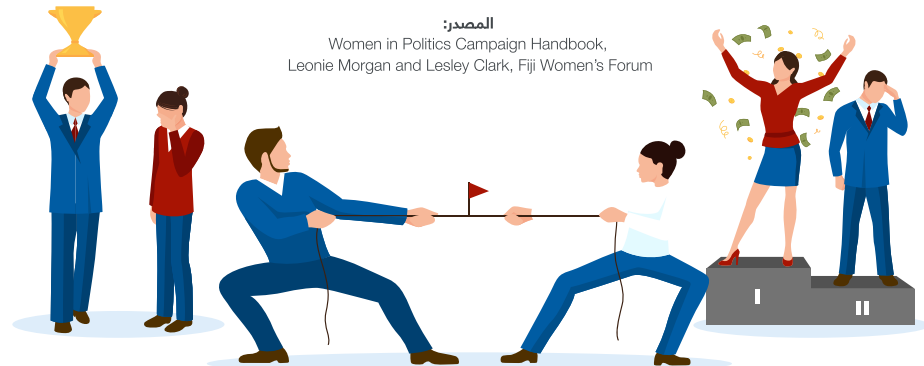
٢ المترددون والمترددات: يجب اقناعهم بالاقتراع لصالحك لأنك تمثلين ما هو مهم بالنسبة إليهم

٣ الناخبون والناخبات لصالح الخصوم: عليك أن تؤكد لهم أن من حقهم اختيار من يرونه مناسباً، ويمكنك أن تؤكد لهم أنك ستعملين من أجل مصلحتهم كونهم ضمن الدائرة التي تودين تمثيلها، وذلك بغض النظر عن مواقفهم السياسية. قد لا يؤثر ذلك فيهم بشكل مباشر إنما يؤثر بالتأكيد في باقي الناخبين والناخبات الذين سيدركون أنك لست كيدية وتعملين من أجل الصالح العام بغض النظر عن أي اعتبار آخر. تفادي المشاكل مهم أيضاً بالنسبة الى معظم الناخبين والناخبات، وبالتالي قربك وتعاطيك الإيجابي مع الجميع سيظهرك بصورة أكثر قرباً من الناس وحرصاً على اللحمة الاجتماعية والخير العام، ما قد ينعكس أرقاماً متزايدة في صناديق الاقتراع.



المصدر:

Women in Politics Campaign Handbook,
Leonie Morgan and Lesley Clark, Fiji Women's Forum



التفكير في شعار مناسب

من المهم أن يتذكر الناخبون والناخبات بشعار قوي وبسيط في الوقت نفسه، يطبع ذاكرتهم ويؤثر فيهم. ابتعدي قدر الإمكان عن الشعارات المستهلكة وفكري بـ ٣ إلى ٥ كلمات سهلة الحفظ تعبر عنك وعن تطلعاتك. استخدم هذا الشعار في كافة المنشورات والملصقات والياфطات التي ستستخدمينها في حملتك. ابتعدي خاصة عن الشعارات المترجمة التي عرفت في حملات المرشحين والمرشحات الأجنبيات، كما أنه من المهم أن تتأكدي أن اية فكرة لدعاية أو إعلان غير مسروقة من إعلانات أجنبية لأن ذلك سيؤثر على مصداقيتك.

التواصل المباشر مع الناخبين

هي الوسيلة الأهم للوصول الى الناخبين؛ اعتمدي على عائلتك ومحيطك بالدرجة الأولى وحاولي أن تجعلهم ينضمون لقاءات في منازلهم لباقي أفراد العائلة والجيران والأقرباء والأصدقاء. يمكنك أن تعتمد على التجوال بين المنازل تتحدثين مع الناخبين والناخبات بشكل مباشر، تزورينهم في بيوتهم ومحلاتهم، تتبادلين معهم آرائك وأفكارك وتجيبينهم على تساؤلاتهم. ستكون هذه فرصة نادرة للوصول الى الناس بشكل مباشر وممنهج والاستماع إليهم ومخاطبتهم بهدف التأثير بهم وحثهم على المشاركة في الانتخابات لصالحك. لا تضيعيها.

أدوات الحملة والمنشورات المرافقة

خلال الحملة، يجب أن تقومي بطباعة عدد من البطاقات لك ولفريق عملك، بالإضافة الى الملصقات والمنشورات والإعلانات والفيديوهات الترويجية سواء كان ذلك عبر وسائل الإعلام المكتوبة أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي أو التلفزيون والراديو. تأكدي أن الحملة يسهل التعرف إليها من خلال ألوان مميزة وأن جميع المنشورات متشابهة وتتبع النسق نفسه. فكري أيضاً بطباعة قمصان وقبعات وبطاقات تعريف وأزرار وأقلام وغيرها من المواد التي يمكن استخدامها للترويج. لا تنسي أن تضعي شعارك على كافة هذه المنشورات والمواد والسلع.



عن فن التحدث أمام جمهور

تحدثي بالعامية، بلغة تحاكي يوميات الناس، بدون تعابير متكلفة أو اصطلاح لغوي. في حال أردت التحدث بالفصحى، انتبهي جيداً الى إلقاءك وقواعد التحريك

ضعي هدفاً لما تريد قوله قبل البدء بالتحدث: ما هي الرسالة التي تريد أن تبقى في أذهان الناس؟

لا تخجلي من مشاركة القصص والتجارب الشخصية، فهي غالباً ما تسترعي انتباه المستمعين أكثر من العموميات، كما أنها تؤثر في الناس وتحرك مشاعرهم. تذكري، إن معظم التصويت عاطفي وليس منطقي. يمكنك المزاج أيضاً بطريقة سلسلة إن أردت، لتوصيل الرسالة بشكل افضل

اعرفي تفاصيل عن شكل الجلسة، ومن هم الحاضرون وعددهم، وهل من متحدثين آخرين

انهي مداخلتك بدعوة للتحرك، بقصة مؤثرة تحث الناس على اتخاذ إجراء ما أو تغيير شيء ما في حياتهم

لا تنسي أن تشكري المنظمين وفريق عملك والمتطوعين

كوني متمكنة، واثقة مما تقولينه. استخدم الأرقام والدراسات ولكن دون تكلف. ركزي على ما هو أهم، ما يجب أن يتذكره الناس.

التواصل مع الإعلام

هناك عدة وسائل إعلامية، منها الجرائد والمجلات، ومنها الراديو والتلفزيون، إضافة الى انتشار الاعلام الالكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي. ولكل منها طريقة خاصة للتواصل وللإستفادة منها. حاولي بداية أن تبني علاقات جيدة مع الإعلاميين والإعلاميات، فلا تصرري عليهم لاستضافتك بشكل مزعج على سبيل المثال ولا تعاتبهم على استضافة مرشحين ومرشحات آخرين، بل اكتفي بالتواصل معهم عندما يكون لديك اي احتفال وعبري لهم عن اهتمامك بحضورهم حتى ولو لم يقوموا بالتغطية. غالباً ما يعمل الإعلاميون والإعلاميات تحت الكثير من الضغط فحاولي دوماً أن تكوني جاهزة حينما يريدون ونسقي إطلالاتك معهم عندما تدعو الحاجة.



بناء التحالفات والعلاقة مع الحلفاء

أو غير حزبية، إلا أن اللائحة لا تملك أي صفة معنوية بحسب قانون الانتخابات البلدية، على عكس قانون الانتخابات النيابية. وفي حال قررت أن تكوني ضمن لائحة، فكري جيداً بالخيارات المبدئية وليس فقط بالمصلحة الآنية المرتبطة بتجميع الأصوات. أيضاً يكن الطرف الذي اخترت أن تخوضي معركتك معه، حافظي على علاقة احترام ومودة مع جميع من هم على اللائحة وتجنبوا أن تظهروا إلى العلن أية اختلافات في وجهات النظر، لأن ذلك يهدد وحدة اللائحة ويؤثر على مصداقيتكم كأفراد ومجموعة.

بالنسبة إلى الانتخابات النيابية، يفرض القانون الانتخابي الحالي الانضواء ضمن لوائح من أجل الاستمرار في المنافسة. كما يفرض القانون تنافساً داخل اللائحة بموجب الصوت التفضيلي الذي يضعه الناخب للمرشحة التي يفضلها. من المهم أن تختاري تحالفاتك بالكثير من التأني وأن تخوضي معهم معركة مشتركة وأن تظهروا كلائحة، مجموعة متجانسة تؤمن بالأفكار والمبادئ نفسها، بما أن القانون نسبي ما يعني أن الانتخابات تخاض بين لوائح وبرامج وليس بين مجرد افراد. أما في الانتخابات البلدية، فلا يفرض القانون تشكيل لائحة وبإمكانك الترشح كمستقلة، كما يمكنك أن تكوني على لائحة حزبية



عن الظهور الاعلامي للمرشحين والمرشحات

درجت العادة في السنوات الأخيرة أن يصار إلى ما يعرف بالعلامة الشخصية أو personal branding بالإنكليزية. وينطبق ذلك على الرجال والنساء على حد سواء. يمكن اللجوء إلى أخصائيين للعمل على تطوير صورة المرشحة بالطريقة التي تراها مناسبة، ولكن من المهم عدم التخلي عن (1) المظهر الطبيعي، (2) العفوية، (3) البساطة.

كما أنه من قواعد اعتماد العلامة الشخصية هو الإبقاء على مظهر متجانس قدر الإمكان طيلة فترة الحملة الانتخابية. فعلى سبيل المثال، من الأفضل أن تعتمد المرشحة قصة ولوناً للشعر موحدتين خلال الحملة الانتخابية لكي يتسنى للمشاهدين والمشاهدات التعرف عليها بسرعة، خاصة أن التقارير الاخبارية قصيرة بالإجمال ولا تتجاوز الدقائق المعدودة.

من المهم أيضاً اعتماد ملابس بسيطة وأنيقة في الوقت عينه - دون أن يعني ذلك للنساء التشبه بأطقم الرجال حصراً. من الأفضل الإبقاء على مظهر قوامه البساطة والقرب من مختلف شرائح المجتمع، لاسيما تلك التي نود مخاطبتها بشكل أساسي. على المرشحين والمرشحات الانتباه أيضاً إلى اللغة المعتمدة في التحدث، فهي المفتاح إلى قلوب الناس وعقولهم. من المهم مخاطبة الناس بلغة واضحة، دون استعارة كلمات من لغات أخرى، وكذلك عدم التحدث بلغة الكتب والفلاسفة. يجب استخدام الأرقام والمعطيات المبنية على أبحاث موثوقة متى كان ذلك ممكناً، وذلك للتأكيد على ما يقال وللدفاع عن أحقية الموقف المعبر عنه.

من المهم أيضاً تلخيص الأفكار بثلاث نقاط أساسية، والحفاظ بالحد الأدنى على منهجية معينة في العرض. أخيراً، أن تكون المرشحة حقيقتاً هو أكثر ما يهم الناس.

في فترة الانتخابات، من الممكن اللجوء إلى الإعلان المدفوع والدعاية الانتخابية - وهما مختلفين عن الإعلام الانتخابي الذي يجب أن يكون غير مدفوع. في حال كانت لديك الامكانيات المالية لا تتردد في استخدامها شرط عدم تخطي السقف الانتخابي بطبيعة الحال، وتأكدي أن يكون ذلك ممنهجاً بشكل يصل إلى أكبر قدر ممكن من الناخبين والناخبات في منطقتك. تستطيعين أن تجمعي معلومات حول ذلك من خلال الدراسات والأبحاث التي أجريتها في السابق. أخيراً، يمكنك الاستفادة من الإعلام الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي وهما أقل كلفة من الإعلام التقليدي. فاحرصي على أن يكون لديك صفحة خاصة على الشبكة وصفحات على مواقع التواصل الاجتماعي تضعين فيها ما تودين أن يصل إلى جمهورك - وإلى غير جمهورك أيضاً. لا تكثري من اللامور والصور الشخصية حتى لا تشتتي انتباه متابعيك عن اهتماماتك السياسية. لا تغيبي عن صفحتك أكثر من ٢٤ ساعة، فهذه الصفحات وجدت لتكون فاعلة. حاولي ألا تدخل في أية سجالات مع المعارضين إلا في حال أردت توضيح موقف ما، كما تجنبي إلغاء أشخاص عن صفحتك مهما كانت مساهمتهم مؤذية لأن ذلك سيؤخذ عليك. فأنت اليوم شخصية عامة وعليك تقبل النقد حتى ولو كان جارحاً أو مجحفاً في بعض الأحيان. استشيري دائماً مستشارتك الإعلامية في هذا الخصوص.

المراقبة المحلية والدولية وكيفية الاستزادة منها والتشبيك معها

نص القانون الانتخابي ٢٠١٧٤٤ في المادة ٢٠ على حق هيئات المجتمع المدني ذات الاختصاص، تحت اشراف الهيئة، مواكبة الانتخابات ومراقبة مجرياتها على أن تتوافر فيها شروط حددها القانون. وهناك أيضاً مراقبين دوليين ضمن بعثات أوروبية أو أميركية أو عربية تزور لبنان في فترة الانتخابات وتقوم بمراقبة مجرياتها.

بتسجيل المخالفات وتوثيقها ورفعها الى السلطات المعنية. قد يبدو ذلك غير ذي أهمية ولكن مراقبة الانتخابات تشكل في الكثير من الأحيان ضماناً للحد من الغش والتزوير كما أنها تؤثر بعض الشيء على ثقة الرأي العام في الانتخابات، لذا من المهم التواصل المهني مع بعثات المراقبة الدولية ومنظمات المجتمع المدني المولجة بمراقبة الانتخابات محلياً، بما في ذلك تبادل المعلومات وتزويدها بوثائق تثبت حصول مخالفات وغيرها. ومن المهم أيضاً أن يفهم المرشحون والمرشحات أن بعثات المراقبة والمراقبين المحليين لا يمكنهم دعم مرشح على حساب آخر حتى ولو ثبتت مخالفة بحقه وأنهم يقفون على مسافة واحدة من الجميع ويراقبون الجميع بالوسائل والأساليب نفسها.

إن دور المراقبين المحليين والدوليين التأكد من حسن سير العملية الانتخابية وتوثيق المخالفات ومراقبة مدى الالتزام بالقوانين المرعية الإجراء واحترام المبادئ العامة لديمقراطية الانتخابات. لا صفة أو سلطة تنفيذية للمراقبين والمراقبات، سواء المحليين منهم أو الدوليين، وبالتالي لا يمكن لبعثات المراقبة أن تجبر أحد على الالتزام بالقانون في حال ضبطت مخالفة ما، بل تكتفي

اللوائح المتنافسة

لائحة	لائحة	لائحة	لائحة	لائحة
قلب زحلة	زحلة الخضرا	الكرامة	لكل الناس	زحلة لكل
رواد - رك	سامي - رك	نسيم - رك	سهام - م	رهيف - س
ناجي - رك	سامية - رك	ناريمان - رك	ريما - س	عماد - رك
عليا - ش	سهيل - س	روللا - ش	جوزيف - أ.أ	سلوى - ش
رامي - م	إيلجى - م	مارتا - م	رالف - رك	إلياس - م
فادي - ر.أ	ميرا - أ.أ	فادي - رك	ديمترى - رك	زياد ر.أ
لمى - س		يوسف - س	سليم - ش	ليان - رك
ماريا - أ.أ		لميس - أ.أ		

المرحلة الأولى احتساب النتائج

المرحلة الأولى	احتساب الحاصل الانتخابي الأولي
عدد الأوراق البيضاء	956 ورقة
عدد الأوراق الملغاة	734 ورقة
الأوراق الصحيحة المحتسبة	$100392 = (734+956) - 102082$
الحاصل الانتخابي	$14342 = 7 \div 100392$
	(قسمة عدد الأصوات الصحيحة المحتسبة على عدد المقاعد في الدائرة)

محاكاة انتخابية دائرة زحلة

عدد المقاعد مقسمة على الطوائف والمذاهب التالية:

٢	روم كاثوليك
١	روم أرثوذكس
١	سني
١	شيعي
١	ماروني
١	أرمن أرثوذكس

عدد الناخبين	175613
عدد المقترعين	102082
نسبة الاقتراع	$\frac{102082}{175613} = 58\%$

المرحلة الثانية تحديد اللوائح التي حصلت على الحاصل الانتخابي

لائحة	لائحة	لائحة	لائحة	لائحة
قلب زحلة	زحلة الخضرا	الكرامة	لكل الناس	زحلة لكل
30956	22546	32467	8956	5467

المرحلة الخامسة احتساب الأصوات التفضيلية للمرشحين والمرشحات

بحسب المادة ٩٩ من القانون ٢٠١٧٨٤، «تحتسب النسبة المئوية من الأصوات التفضيلية لكل مرشح على أساس قسمة أصواته التفضيلية على مجموع الأصوات التفضيلية التي حازت عليها اللوائح المؤهلة في الدائرة الصغرى أو في الدائرة التي لا تتألف من دوائر صغرى». وعليه، ترتب أسماء المرشحين والمرشحات في قائمة واحدة وفقاً لما نالته كل منهم على الشكل التالي:

النسبة المئوية من الأصوات التفضيلية	عدد الأصوات التفضيلية	اسم المرشح/ة والمذهب	
9.26	7624	رواد - ر.ك	زحلة في القلب
8.24	6786	ميرا- أ.أ	زحلة الخضرا
7.81	6432	ناريمان- ر.ك	لائحة الكرامة
7.16	5896	ناجي - ر.ك	زحلة في القلب
6.86	5654	ماريا - أ.أ	زحلة في القلب
6.85	5643	لميس- أ.أ	لائحة الكرامة
5.55	5643	يوسف- س	لائحة الكرامة
5.54	4573	نسيم - ر.ك	لائحة الكرامة
5.54	4566	مارتا- م	لائحة الكرامة
5.41	4454	إيلي- م	زحلة الخضرا
5.38	4435	سامي - ر.ك	زحلة الخضرا
4.36	3588	عليا - ش	زحلة في القلب
4.35	3584	سامية - ر.ك	زحلة الخضرا
4.15	3422	رولا- ش	لائحة الكرامة
3.49	2876	رامي- م	زحلة في القلب
2.85	2345	سهيل- س	زحلة الخضرا
2.41	1985	فادي- ر.أ	زحلة في القلب
1.77	1457	لمى- س	زحلة في القلب
1.69	1390	فادي- ر.أ	لائحة الكرامة

اللوائح المؤهلة
لائحة قلب زحلة، لائحة زحلة الخضرا، لائحة الكرامة
اللوائح الخارجة من التنافس
لائحة لكل الناس، لائحة زحلة لكل

المرحلة الثالثة إعادة احتساب الحاصل لتوزيع المقاعد

أي تحديد الرقم الذي سوف يتم بناءً عليه توزيع المقاعد على اللوائح المؤهلة تحسب عدد الأصوات التي نالتها اللوائح غير المؤهلة من الأصوات الصحيحة المحتملة، ويقسم هذا الرقم على عدد المقاعد

$$12281 = 7/85969 = 5467 - 8956 - 100392$$

المرحلة الرابعة احتساب عدد المقاعد لكل لائحة

لائحة الكرامة	لائحة زحلة الخضرا	لائحة قلب زحلة
$\frac{32467}{12281}$	$\frac{22546}{12281}$	$\frac{30956}{12281}$
=	=	=
2.643677	1.835844	2.520642
مقعدان	مقعد	مقعدان
0.64	0.83	0.52
الكسر	الكسر	الكسر
مقعد إضافي	مقعد إضافي	
ثلاث مقاعد	مقعدان	مقعدان
المجموع	المجموع	المجموع

أبرز المخالفات التي يمكن أن تحصل خلال فترة الحملة الانتخابية

أ استخدام المرافق العامة والاماكن الدينية لغايات انتخابية

غالباً ما يعتمد المرشحون والمرشحات في الانتخابات البلدية والنيابية الى مخالفة هذه المادة واستخدام المرافق العامة والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والجامعات والكليات والمعاهد والمدارس الرسمية والخاصة ودور العبادة لأجل اقامة المهرجانات وعقد الاجتماعات واللقاءات الانتخابية او القيام بالدعاية الانتخابية، وهو مخالف للقانون ٢٠١٨٤٤، كما جاء في المادة ٧٧ منه. وتعتمد الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات الى توثيق كافة هذه المخالفات ورفعها في تقارير توضع بتصريف الإعلام ووزارة الداخلية وهيئة الإشراف. في حين أنه يعود الى هيئة الإشراف متابعة هذه المخالفات أيضاً وتوجيه الانذارات الى مرتكبيها.

ب الإعلانات الانتخابية في غير الأماكن المخصصة لها

بموجب المادة ٧٦ من القانون الانتخابي، يجب على السلطات المحلية تخصيص أماكن للدعاية الانتخابية للمرشحين والمرشحات واللوائح، تحدد بحسب ترتيب ايداع طلبات الترشيح. ولكن غالباً ما تنتشر الصور واللإعلانات في غير الأماكن المخصصة لها مثل عواميد الكهرباء والأشجار وغيرها. يمكن للمرشحين والمرشحات توثيق هذه المخالفات بالصور ورفعها الى السلطات المحلية المختصة.

ج استغلال النفوذ

من الشائع في فترة الحملة الانتخابية استغلال النفوذ من أجل الترويج الانتخابي، كأن يعتمد رئيس بلدية مرشح لولاية ثانية مثلاً الى تعبيد طرقات أو القيام بأية أشغال غير ضرورية في فترة الحملة الانتخابية، أو أن يقوم وزير مرشح للانتخابات النيابية بالتسويق لنفسه من خلال استعراض انجازات الوزارة أو القيام بتصريحات انتخابية من داخل الوزارة، الخ. وقد انتشرت هذه الممارسات في الانتخابات الأخيرة، البلدية منها والنيابية، وهي تعتبر مخالفة للقانون لجهة استخدام المرافق العامة ومخالفة للمبادئ العامة لديمقراطية الانتخابات، لاسيما فيما يتعلق بضمان تكافؤ الفرص بين المرشحين. وحظر القانون صراحة على الموظفين الحكوميين والمؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات ومن هم في حكمهم الترويج الانتخابي لمصلحة مرشح او لائحة كما منعهم من توزيع منشورات لمصلحة أي مرشح او لائحة او ضدهما (المادة ٧٧).

يقول الخبراء القانونيون إن الطعن يبدأ يوم تبدأ الحملة وليس عندما تنتهي الانتخابات. ويقصد بذلك أن على المرشحين والمرشحات أن يقوموا بتوثيق كافة المخالفات والشوائب التي يلاحظونها خلال فترة الحملة الانتخابية تحضيراً لطعن محتمل بعد إعلان النتائج. ويتمثل ذلك بتسجيل أي شكاوى الى هيئة الإشراف أو القضاء المختص حتى ولو لم تتم متابعة هذه الملفات في حينها إنما تعتبر جميع هذه الوثائق بداية بينة يمكن أن يعتد بها من قبل المجلس الدستوري لدى تقديم الطعن.

يشار الى أن التقارير الإعلامية لا تعد بيئة كافية. كما تجدر الإشارة الى أنه سبق للمجلس الدستوري أن اعتمد على تقارير المراقبة التي تنشرها الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات.



7624	رواد - ر.ك	زحلة في القلب
6786	ميرا- أ.أ	زحلة الخضرا
6432	ناريان- ر.ك	لائحة الكرامة
5890	ناجي - ر.ك	زحلة في القلب
5654	ماريا - أ.أ	زحلة في القلب
5643	لميس- أ.أ	لائحة الكرامة
5643	يوسف- س	لائحة الكرامة
4573	نسليم ر.ك	لائحة الكرامة
4566	مارتا- م	لائحة الكرامة
4454	إيلي- م	زحلة الخضرا
4435	سامي ر.ك	زحلة انخضرا
3588	عليا - ش	زحلة في القلب
3584	سامية - ر.ك	زحلة الخضرا
3422	رولا ش	لائحة الكرامة
2876	رامي م	زحلة في القلب
2345	سهيل س	زحلة الخضرا
1985	فادي- ر.أ	زحلة في القلب
1457	لمى- س	زحلة في القلب
1390	فادي ر.أ	لائحة الكرامة



يذكر أن الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات قد أعدت محاكاة لكافة الدوائر وهي متوفرة لديها لمن يطلبها. كما أن نتائج انتخابات ٢٠١٨ لكل دائرة متوفرة بالتفاصيل على موقع الانتخابات التابع لوزارة الداخلية والبلديات. <http://elections.gov.lb/النيابية/٢٠١٨/نتائج-الانتخابات/تفاصيل-احتساب-نتائج-الانتخابات-لعام-٢٠١٨.aspx>

الأعمال نفسها في حال ثابر المرشح على تقديمها لمدة ثلاث سنوات متتالية قبل الانتخابات وذلك بموجب الفقرة الثانية من المادة نفسها. ومع ذلك، على المرشحين والمرشحات التنبه لهذه الممارسات ومحاولة توثيقها قدر الإمكان والتقصي عنها داخل المجتمعات المحلية، ويسهل ذلك في حال تمكن المرشحة من بناء علاقة ثقة مع المكونات المحلية والناخبين والناخبات. ومن المهم في هذه الحالة عدم الاكتفاء بفضح هذه الممارسات على الإعلام بل التقدم بشكاوى وتوثيق هذه الشكاوى تمهيداً لإمكانية التقدم بطعن، فتكون هذه بمثابة مستندات أولية ترافق الطعن وتعطيه بداية البينة بحسب متطلبات المجلس الدستوري.

يتناول قانون العقوبات اللبناني مسألة الرشاوى الانتخابية بشكل صريح كما يحظر القانون الانتخابي المرعي الإجراء في المادة ٦٣ كافة «الالتزامات والنفقات التي تتضمن تقديم خدمات أو دفع مبالغ للناخبين، ومنها على سبيل البيان لا الحصر: التقديمات والمساعدات العينية والنقدية إلى الافراد والجمعيات الخيرية والاجتماعية والثقافية أو العائلية أو الدينية أو سواها أو النوادي الرياضية وجميع المؤسسات الرسمية». ولكن مع ذلك، ما زالت تسجل العديد من هذه الحالات وإن بشكل غير رسمي إذا يصعب في غالب الأحيان توثيق حالات الرشاوى أو الوعود بتقديم خدمة - وظيفة أو غيرها - مقابل الاقتراع لصالح هذا المرشح أو ذاك تلك. وتجدر الإشارة إلى أن القانون لم يحظر هذه



تنتشر هذه الممارسات في كافة المجتمعات وتشكل عائقاً أساسياً أمام ديمقراطية الانتخابات بطبيعة الحال. يتخذ الضغط على الناخبين أشكالاً متعددة، خلال فترة الحملة الانتخابية وفي يوم الاقتراع، مثل الترهيب والترغيب واعتماد أساليب التخويف من خلال الزيارات المتعددة للمفاتيح الانتخابية، وهم غالباً من افراد العائلة أو المقربين، الذين يلجأون إلى كافة الوسائل من أجل ضمان التصويت لمرشحهم. وعليه، فإنه من المهم أن يعرف الناخبون

والناخبات حقوقهم وهي أن اقتراعهم سري وأن قانون العقوبات يعاقب كل من يحاول التأثير في اقتراع الآخرين. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن غالباً ما يعمد الرجال النافذون إلى فرض خياراتهم الانتخابية على باقي أفراد العائلة، لاسيما النساء، ما يؤدي إلى تقويض إراداتهم السياسية. لذا، من المهم أن تركزي أثناء حملتك الانتخابية على النساء بشكل خاص، وان تعلمي على التأثير بهن وتذكيرهن بقرارهن الحر سواء قررن الاقتراع لك أو لغيرك.

من حوال التأثير في اقتراع أحد اللبنانيين بقصد إفساد نتيجة الانتخاب العام: إما بإخافته من ضرر يلحق بشخصه أو عائلته أو مركزه أو ماله. أو بالعروض أو العطايا أو الوعود. أو بوعده شخص معنوي أو جماعة من الناس بمنح إدارية. يعاقب بالحبس من شهر إلى سنة وبالغرامة من مئة ألف ليرة إلى مليون ليرة. ويستحق العقوبة نفسها من قبل مثل هذه العطايا أو الوعود أو التمسها.

المادة ٣٣١ - معدلة وفقاً للمرسوم الاشتراعي ١٩٨٣/١١٢ والقانون ١٩٩٣/٣٣٩

الضغط على المرشحين والمرشحات

وهي أيضاً من الممارسات الشائعة إذ يعتمد المرشحون والأحزاب والزعامات المحلية الداعمة إلى محاولات إخراج الخصوم من السباق الانتخابي بغية حصر المعركة ورفع فرصهم بالفوز. ومن المهم الإشارة إلى أن النساء المرشحات غالباً ما تتعرض لضغوطات مضاعفة، تدخل فيها العائلة أحياناً وتحاول ثني المرشحة عن الاستمرار بترشيحها لصالح مرشح آخر في العائلة. وتكثر هذه الممارسات في الانتخابات البلدية إذ يمكن أن تستمر حتى اللحظة الأخيرة قبل فتح صناديق الاقتراع صباح اليوم الانتخابي، وغالباً ما يمارس الضغط في حال كان هناك لائحة مكتملة وبعض المرشحين المنفردين، فيتم الضغط عليهم بغية الفوز بالتركية وتجنب الانتخابات. ودرجت العادة أيضاً أن يتم التسويق لفكرة الفوز بمبلغ مادي لصالح البلدية تحصل عليه البلديات الفائزة بالتركية من قبل وزارة الداخلية، وذلك عار عن الصحة تماماً.

مراجع وروابط مفيدة



Get out the vote available at <http://bit.ly/LAUAiW-link12>

Leonie Morgan and Lesley Clark, Women in Politics Campaign Handbook, FIJI Women's Forum, available at <http://bit.ly/LAUAiW-link13>

How to run for office, Cosmopolitan, available at <http://bit.ly/LAUAiW-link14>

Kitty Holland, Obama strategist gives tips to women candidates on available at <http://bit.ly/LAUAiW-2014-communications-skills-April-link15>

القانون الانتخابي 2014
<http://bit.ly/LAUAiW-link1>

قانون العقوبات
<http://bit.ly/LAUAiW-link16>

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
www.lade.gov.lb

موقع الانتخابات اللبنانية
<http://elections.gov.lb/Home.aspx>

أما في الانتخابات النيابية، فيمكن للضغط أن يتضاعف في الفترة التي تسبق مهلة الرجوع عن الترشيح، لأن أي انسحاب بعد انقضاء هذه المهلة لا يعتد به بشكل رسمي. وعلى النساء المرشحات التنبه جيداً لمحاولات الضغط التي قد تمارس عليهن والتصدي لها في حال كن مصمبات على المضي قدماً في المعركة الانتخابية. من المهم عدم الرضوخ لأي تهديد أو ترغيب ولا تتردد في اللجوء إلى القضاء في حال شعرت أن الضغوطات تأخذ طابعاً أمنياً. حاولي ألا ترضخي للضغوطات العائلية – والمقصود هنا العائلة الكبيرة وليس عائلتك الصغيرة، التي غالباً ما تكون المصدر الأساسي للضغوطات، والتي قد تتحول إلى ابتزاز عاطفي في بعض الأحيان، ويمكنك تفادي ذلك من خلال إعلان ترشحك للعائلة بالدرجة الأولى ومحاولة استمالتهم إلى جانبك في المراحل الأولى للترشح.

مخالفات في إدارة العملية الانتخابية



قد يكون ذلك على شكل تأخير في احترام بعض المهل أو المماطلة في إصدار التعاميم الضرورية المرتبطة بتنظيم الانتخابات وإصدار تصاريح المندوبين وغيرها. من الضروري أن تكون المرشح على اطلاع كامل بكافة مستلزمات العملية الانتخابية ومتابعة التعاميم والقرارات الصادرة عن الإدارات المعنية وتوثيق أي تناقضات أو مخالفات أو تأخير قد يحصل من قبل الجهة المسؤولة عن إدارة الانتخابات، لاسيما وزارة الداخلية والبلديات وهيئة الإشراف على الانتخابات والمحافظين. كما من الممكن رصد مخالفات للإدارة لجهة التدخل لصالح مرشحين ومرشحات وخرق لمبدأ الحياد لذا من الضروري متابعة كافة التفاصيل والتطورات بشكل يومي ورصد الأحداث وتوثيقها. كما من المهم متابعة منشورات الجمعيات المحلية التي تقوم بواجب المراقبة بالإضافة إلى البعثات الدولية في حال وجودها.



الدليل الكامل لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة

الفصل الرابع



إعداد زينة الحلو

باحثة و مستشارة في شؤون التنمية | ناشطة سياسية



التحضير ليوم الاقتراع

كما في العديد من الأمور حيث تساوي أهمية النتيجة أهمية المسار، يمكن القول إن يوم الاقتراع هو يوم الحسم إذ ما فائدة أن نقوم بحملة ناجحة إذا ما تُرجمت أصواتاً في الصناديق في نهاية المطاف. من المهم جداً التحضير ليوم الاقتراع خلال فترة الحملة الانتخابية، ولاسيما ثلاثة إلى أربعة أسابيع قبل الموعد المحدد للانتخابات. في هذه المرحلة، يصبح التركيز والحفاظ على الناخبين والناخبات الذي استطعت إقناعهم، وبالتالي حثهم على الذهاب والاقتراع، أكثر أهمية من استقطاب ناخبين وناخبات جدد.



تذكري ان الاقتناع بك والاقتراع لصالحك شئئين قد يكونان مختلفين تماماً! في حين أن القناعة رأي شخصي أو موقف سياسي، يبقى التصويت فعل، والفعل بحاجة إلى إرادة تفوق القناعة أو الرأي أو الموقف.

اقتراع خارج يوم الاقتراع

يقترع غير المقيمين في أيام سابقة ليوم الاقتراع العام تحددها وزارة الداخلية والبلديات بالتنسيق مع وزارة الخارجية والمغتربين ضمن مهلة لا تتجاوز 10 يوماً من يوم الاقتراع العام على الأكثر. كما يقترع رؤساء الأقسام والكتابة يوم الخميس الذي يسبق الانتخابات بموجب المادة ٨٨ من القانون

حشد أكبر عدد ممكن من الناخبين والناخبات الموالين
تحفيزهم على الاقتراع والمشاركة في الحملة
الاقتراع عملياً، أي وضع ورقة في الصندوق
تحتسب صوتاً إضافياً لصالحك.

من أساسيات التحضير لخوض الانتخابات، إنشاء ماكنة انتخابية تتألف من فريق عمل الحملة والمتطوعين، بالإضافة إلى مجموع المندوبين والمندوبات الثابتين والمتجولين. تعمل الماكينة الانتخابية على ثلاث مهام أساسية:

تتضمن مهام الماكينة الانتخابية الأمور التالية:

استقطاب المندوبين والمندوبات وتدريبهم

من هم المندوبون والمندوبات؟

هم عملياً ممثلو المرشحة داخل أفلام ومراكز الاقتراع وعيونها الساهرة على حين سير العملية الانتخابية بما يخدم مصلحتها. لقد أعطى القانون الانتخابي في لبنان موقعاً مميزاً لمندوبي المرشحين والمرشحات إذ اعتبر أن وجودهم أساسي في الاقلام والمراكز ولا يمكن لأحد، بمن فيهم رؤساء الأقسام والقوى الأمنية، منعهم من ممارسة

يستحصل المندوبون على تصاريح لدخول أقلام ومراكز الاقتراع تصدرها المحافظات والقائمقاميات بناء على الأصول التي تحددها الوزارة، بموجب تصاريح تصدر خلال فترة الانتخابات. (المادة ٩٠)



يقع لكل مرشح ضمن لائحة ان ينتدب عنه ناخبين من الدائرة الانتخابية لدخول قلم الاقتراع بمعدل مندوب ثابت على الأكثر لكل قلم اقتراع. كما يحق لها ان تختار مندوبين متجولين لدخول جميع الاقلام في الدائرة من بين الناخبين في هذه الاخيرة وذلك بمعدل مندوب واحد لكل قلمين من أقلام الاقتراع في القرى ومندوب واحد لكل ثلاث أقلام اقتراع في المدن.

المادة ٩٠، القانون الانتخابي ٢٠١٧٤٤

يعود إلى الوزارة تحديد تعريف المدن بموجب تعميم يصدر في حينه.



خلق شبكة تواصل بين المندوبين وفريق العمل

لا يعمل المندوبون والمندوبات بشكل مستقل واحد من الآخر، إنما كل شخص هو جزء من شبكة يجب أن تصب جميعها في مصلحة المرشحة، ولذلك، يجب على المندوبين والمندوبات التواصل باستمرار مع الماكينة المركزية وتزويدهم بأعداد الناخبين والناخبات وهوياتهم حتى يتأكد المسؤولون من الحملة من أن المناصرين جميعهم يتوجهون بكثافة إلى صناديق الاقتراع من أجل الإدلاء بأصواتهم. وفي حال تلوّك بعضهم أو تأخرهم، يمكن حينئذٍ للماكينة أن تتصل بهم وتفهم سبب تأخيرهم وتحثهم على التوجه فوراً إلى صناديق الاقتراع. يذكر أن القانون لم يمنع المرشحين والمرشحات من تأمين النقل للناخبين والناخبات، وبالتالي يمكنك التعاقد مع شركة تاكسي أو مع مجموعة من السائقين يتولون مهمة توصيل الناخبين والناخبات إلى مراكز الاقتراع ومنها إلى منازلهم.

فكرة



من المهم الإشارة إلى أن مرافقة المندوبين والمندوبات للناخبين والناخبات إلى داخل أقلام الاقتراع أو أحياناً إلى وراء المعزل هو أمر مخالف للقانون لأنه يخرق سرية الاقتراع ويعتبر ضغط على الناخبين، وإن كان ذلك منتشرًا بشكل عام ولا يتصدى رؤساء الأقسام كما يجب لهذه الممارسات الشاذة.

تصدر وزارة الداخلية والبلديات تعميماً في توزيع الناخبين والناخبات على مراكز وأقسام الاقتراع قبل عشرين يوماً على الأقل من موعد الانتخابات. (المادة ٨٥)

في اليوم الذي يسبق الانتخابات، اطلبي من المتطوعين والمتطوعات في حملتك الاتصال بجميع الناخبين والناخبات الذين تعولين على أصواتهم - بناء على تمرين تصنيف الناخبين والناخبات الذي قمت به خلال الحملة - بهدف التأكيد على مشاركتهم في الانتخابات صباح اليوم التالي، وتحديد المركز ورقم القلم حيث يجب أن يتوجهوا. اطلبي أيضاً أن يذكر المتطوعون والمتطوعات الناخبين والناخبات بطريقة الاقتراع، وبأهمية أن يضعوا صوت تفضيلي لك إذا أردت ذلك، أو يمكن أن تترك لهم خيار الصوت التفضيلي، شرط الالتزام باللائحة. اختاري لائحة من الناخبين المقربين أو المؤثرين أو المترددين واتصلي بهم بنفسك. سوف يرون ذلك لفئة مميزة منك تجاههم وستؤثر بهم إيجاباً.



وخاصة هيئات القلم، حتى يتمكنوا من متابعة سير الأمور وملاحظة أي خلل يحدث والتصدي له قبل فوات الأوان، من خلال التواصل مع الماكينة الانتخابية المركزية التي بدورها تتواصل مع الجهات المختصة والاعلام عند الاقتضاء.

من المهم تزويد المندوبين والمندوبات بدليل مقتضب يحصلون عليه بعد التدريب ويمكنهم مراجعته أثناء القيام بمهامهم في حال حدوث أي طارئ، كما يجب عليها التواصل بشكل مستمر مع الماكينة المركزية لإطلاعها على تطور النهار الانتخابي، كما سنبين في الفقرة أدناه. يتم تزويد المندوبين والمندوبات أيضاً بقوائم الناخبين بحسب توزيعهم على المراكز والأقسام.

توزيع المندوبين\ات على مراكز وأقسام الاقتراع

اختاري مندوبين ومندوبات من بين المقيمين الدائمين في الدائرة. اختاريهم ذوي شخصية قوية ومن المعروفين في أوساط الناس وممن يعرفون الناس جيداً. تأكدي أن المندوبين والمندوبات يفقهون القانون وتفصيله، سريعي البديهة وذوي قدرة عالية على التواصل.

لا تدعي مندوبيك ومندوباتك يخالفون القوانين، فهم واجهتك أمام الجمهور.

يتم استقطاب المندوبين والمندوبات من مجموعة المؤيدين والمناصرين المسجلين ضمن الدائرة وذلك منذ بدايات الحملة وحتى اللحظة الأخيرة.

يمكن إعطاء بدلات مادية للمندوبين والمندوبات بشرط أن تسجل ضمن الانفاق الانتخابي. أما في حال تطوع بعضهم للقيام بهذه المهمة، فتُغفى الخدمات التطوعية من الاحتساب ضمن الانفاق.

بالنسبة إلى التدريب، يجب أن يتم تدريب المندوبين والمندوبات على آليات الاقتراع والتفاصيل المتعلقة بها كما نص عليها القانون بالإضافة إلى القواعد المرتبطة بمراقبة سير العملية الانتخابية والأدوار المنوطة بكل الأطراف

من مهام الماكينة الانتخابية أيضاً توزيع

المندوبين على المراكز والأقسام بحسب ما جاء في القانون، أي مندوب ثابت لكل قلم ومندوب متجول لكل قلمين للقرى أو ثلاثة أقسام للمدن. ولكن هناك تحدٍ أساسي هنا يكمن في صعوبة جمع أعداد كبيرة من المندوبين وتغطية الكلفة المترتبة عن ذلك.

لذا، يمكنك اللجوء إلى توزيع «ذكي» للمندوبين على الأقسام والمراكز الأساسية والتخلي عن تلك التي لا تهتمك بشكل مباشر. وينطبق ذلك تحديداً على الأقسام حيث نسبة الاقتراع متدنية

تاريخياً (بحسب بيانات الانتخابات السابقة) أو في الأقسام حيث تتواجد عائلات المرشحين المنافسين وتلك المحسوبة بشكل كامل على مناصريهم، ويمكن معرفة ذلك بسهولة من خلال البيانات السابقة والمعلومات التي كنت قد عملت على تجميعها سابقاً حول الدائرة وتوزيع الناخبين.

مراجع وروابط مفيدة



Get out the vote available at <http://bit.ly/LAUAiW-link12>

Leonie Morgan and Lesley Clark, Women in Politics Campaign Handbook, FIJI Women's Forum, available at <http://bit.ly/LAUAiW-link13>

How to run for office, Cosmopolitan, available at <http://bit.ly/LAUAiW-link14>

Kitty Holland, Obama strategist gives tips to women candidates on available at <http://bit.ly/LAUAiW-2014-communications-skills-April-link15>

القانون الانتخابي 2014
<http://bit.ly/LAUAiW-link1>

قانون العقوبات
<http://bit.ly/LAUAiW-link16>

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
www.lade.gov.lb

موقع الانتخابات اللبنانية
<http://elections.gov.lb/Home.aspx>

مندوبو المرشحين ومندوبو اللوائح

لحظ القانون فرقا بين مندوبي اللوائح ومندوبي المرشحين في المادة 100 عندما تطرق الى أعمال الفرز. لذا، من المفضل أن يتم الاستعانة بمندوبين للمرشحين والمرشحات داخل اللوائح، وبمندوبين للوائح، خلال مرحلة الفرز. كما يجب متابعة تعميمات الوزارة في هذا الشأن لتفادي الوقوع في مشاكل يصعب حلها في اللحظة الأخيرة.

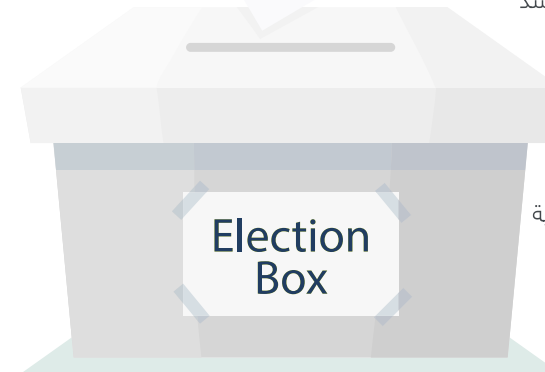
تحضيرات لوجستية لمرافقة اليوم الانتخابي

١ تواصل مع شركة لسيارات الأجرة أو سائقين منفردين

٢ تواصل مع مطعم لتأمين الغذاء للمندوبين

٣ تأكدي أن المتطوعين والمتطوعات متواجدين في مراكز الاقتراع في الصباح الباكر عند فتح صناديق الاقتراع وجاهزين للتحرك وفقاً لخطة الحشد

٤ إذا كانت إمكانياتك المادية تسمح بذلك، قد يكون لطيفاً من قبلك أن تقدمي الحلويات لجميع المتواجدين في الاقتراع، بدون أن يترافق ذلك مع أي دعاية أو إعلان. يمكنك أن تطلبي رعاية من أحد المطاعم من أجل ذلك.



الدليل الكامل لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة



الفصل الخامس



إعداد زينة الحلو

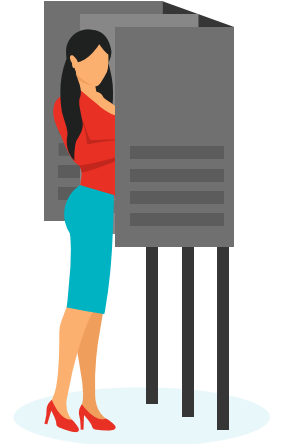
باحثة و مستشارة في شؤون التنمية | ناشطة سياسية



يوم الاقتراع

إنه اليوم الأخير في حملتك الانتخابية، وقد يكون اليوم صفر في مسيرتك كنانبة في البرلمان اللبناني أو كعضوة في المجلس البلدي. إنه بمثابة تتويج لكل الجهود التي بذلتها في السابق، وهو يوم الحساب، إذ هو اليوم الذي سيحسم المعركة لصالحك أو لصالح خصومك.

يقسم يوم الاقتراع الى قسمين، لا يقل أحدهما أهمية عن الآخر، وهما:



القسم الأول

مرحلة ما قبل إقبال صناديق الاقتراع، اي من السابعة صباحا حتى السابعة مساءً

أولاً، حاولي أن تبدئي نهارك باكراً وتوجهي الى مكاتبك الانتخابية في جولة صباحية تتأكدين فيها من حسن سير الأمور لجهة حضور المندوبين والمندوبات واستلام التصاريح والتوجه الى المراكز والأقلام بحسب الخطة.

في حال لم يحضر جميع المندوبين والمندوبات المتوقعين، يمكنك اللجوء الى الخطة التي أشرنا لها سابقاً وهي اختيار المراكز والأقلام التي تشكل أولوية بالنسبة إليك مثل الأقلام حيث نسبة الاقتراع متدنية تاريخياً (بحسب بيانات الانتخابات السابقة) أو في الأقلام حيث تتواجد عائلات المرشحين المنافسين وتلك المحسوبة بشكل كامل على مناصريهم. تأكدي من فريق العمل أن التحضيرات اللوجستية قد أعدت وأن خطة الاستئصال على أصوات يتم تطبيقها بحذافيرها كما تم تصميمها في مرحلة الحملة الانتخابية وأثناء التحضير ليوم الاقتراع.

أ | ممارسة حقك في الاقتراع

في حال كنت مرشحة في الدائرة نفسها التي تقترعين فيها، من الضروري أن تتوجهي الى صناديق الاقتراع مع عائلتك وأن تدلي بصوتك. في حال كنت مرشحة في دائرة غير تلك التي تقترعين فيها، قد لا يكون بمقدورك أن تقومي بذلك في حال كانت الدائرتين متباعداً جغرافياً. حاولي أن تقدري الوقت الذي تحتاجينه لذلك، علماً أن الإدلاء بصوتك هو أمر مهم يظهر بموقع المواطنة المسؤولة إضافة الى كونك مرشحة.

أذهبي الى صناديق الاقتراع مع افراد عائلتك، وتفادي الظهور مع عدد من المتطوعين والمتطوعات الذين يرافقونك على طريقة الزعماء التقليديين فهذا مضر لصورتك.

ب | استراتيجية الحشد

عندما يتوجه الناخبون والناخبات الى مراكز الاقتراع، يراقبون المحيط ويبحثون عن مناصرين لمختلف الأحزاب والأطراف السياسية المتنافسة. لذا، من المهم أن يكون هناك حشود يعملون لصالحك على أن يظهر ذلك على ملابسهم من خلال القمصان المطبوعة باسم حملتك أو لائحتك مثلاً بالإضافة الى القبعات وغيرها. ذلك سيعطي شعوراً بالفخر والالترتياح لدى المناصرين كما سيوحي بالثقة للناخبين والناخبات المتردبين الذين لم يحسموا خيارهم الانتخابي بعد. ولكن حذار الدعاية الانتخابية داخل محيط المراكز لأن ذلك مخالف للقانون (المادة ٩١). يحدد محيط المركز بتعميم يصدر عن وزارة الداخلية والبلديات قبيل الانتخابات وجرت العادة أن يتم تحديده على قطر ٥٠ متراً من المراكز، وغالباً ما تسيج القوى الأمنية محيط المركز بشرائط ملوثة. في جميع الحالات، يجب عدم المغاللة في الدعاية الانتخابية من خلال بث الموسيقى

الصمت الانتخابي

بموجب المادة ٧٨ من القانون ٢٠١٧٤٤، يجب أن يتوقف البث الاعلامي المتعلق بالدعاية الانتخابية ابتداءً من الساعة الصفر لليوم السابق ليوم الانتخابات - أي ليل يوم الجمعة- السبت - ولغاية إقفال صناديق الاقتراع - أي يوم الأحد حوالي الساعة السابعة مساءً. يتوجه القانون لوسائل الإعلام حصراً ولم يأت على ذكر المرشحين والمرشحات. ذلك يعني أنه يجوز للمرشحين والمرشحات أن يتابعوا نشاطاتهم الانتخابية في مناطقهم ولكن دون أي تغطية إعلامية ودون أن يكون ذلك جماهيرياً. فيمكن زيارة الأصدقاء مثلاً أو استقبال الزوار والناخبين والناخبات ولكن دون أي استعراض انتخابي حرصاً على القانون.

في حال صادفت وسيلة إعلامية أثناء تجوالك على المراكز الانتخابية، حاولي أن تتفادي التصريح علماً أن المخالفة تقع على الوسيلة الإعلامية قانوناً في هذه الحالة وليس عليك بشكل مباشر.

يذكر أن مفاعيل تطبيق الصمت الانتخابي لم تكن واضحة في الانتخابات الأخيرة، لاسيما فيما يتعلق بالإعلام الإلكتروني وسادها الكثير من اللغط لجهة التفسيرات التي أنتت متناقضة بين وزارة الداخلية والبلديات وهيئة الإشراف على الانتخابات.

نصائح لإدارة اليوم الانتخابي

- تجولي بين المراكز والأقلام
- ابقِي على تواصل وثيق مع فريق العمل
- تابعي البيانات والتصريحات التي تصدر عن وزارة الداخلية والبلديات
- تابعي صفحات التواصل الاجتماعي للمرشحين والمرشحات المنافسين
- تابعي البيانات الصادرة عن الجهات المراقبة
- تأكدي من حسن تطبيق خطتك للاستحصال على الأصوات



تشمل هذه الاستراتيجيات:

1 اتصالات هاتفية مع الناخبين والناخبات (يقوم بها المتطوعون والمتطوعات) بالإضافة إلى الرسائل القصيرة يحثونهم فيها على الاقتراع

2 رسائل قصيرة للناخبين والناخبات خلال يوم الاقتراع يتم فيها تحديد أقلام ومراكز الاقتراع

3 زيارات وجولات ميدانية يقوم بها المتطوعون والمتطوعات على منازل الناخبين والناخبات ودعوتهم إلى الخروج للاقتراع

4 تسجيلات صوتية للمرشحة تدعو فيها الناس للمشاركة في الانتخابات مع تذكير سريع بالرسالة الأساسية التي أديرت الحملة على أساسها

5 تأمين النقل للناخبين والناخبات من وإلى مراكز الاقتراع



والأغاني أو رفع الأعلام وتسيير المواكب لأن ذلك مخالف للقانون، كما يشكل ضغطاً على الناخبين. جمعي الحشود ولكن فلتنك صامتة من دون أي صخب، فهذا أفضل وأكثر تأثيراً على الناخبين والناخبات، خاصة الحريصين على تطبيق القوانين منهم، ولا تنسي أن توثقي أي مخالفات تحصل والتبليغ عنها حيث تقضي الحاجة.



خلال يوم الاقتراع، يُمنع أي نشاط انتخابي أو دعائي ولا سيما مكبرات الصوت والموسيقى الصاخبة والأعلام الحزبية والمواكب السيارة ضمن محيط مركز الاقتراع.

المادة ٩١، القانون ٢٠١٧\٤٤

يحدد «المحيط» بتعميم يصدر عن وزارة الداخلية والبلديات قبيل الانتخابات.



استراتيجية اللحظة الأخيرة: «الخروج للاقتراع»

تعتمد استراتيجية الخروج للاقتراع على التواصل المباشر خلال النهار الانتخابي مع كافة الناخبين والناخبات الذين تم التواصل معهم في السابق وحثهم على المشاركة في الانتخابات. ويجب التواصل بشكل مستمر لأجل ذلك مع المندوبين الثابتين والمتجولين بهدف التأكد من أسماء الذين لم يدلوا بأصواتهم بعد.

تعتبر هذه الممارسة استكمالاً - أو توتيجاً - للجهود التي بذلها فريق العمل أثناء الحملة الانتخابية. وتتمثل بحث الناخبين والناخبات إلى الخروج من منازلهم للإدلاء بأصواتهم لأن الكثير من التجارب تشير إلى تلوؤ بعض الناخبين في اللحظة الأخيرة، وعدم خروجهم للاقتراع لأسباب متعددة، لاسيما منها اقتناعهم أن صوتهم لن يؤثر - سواء كان ذلك سلباً أو إيجاباً.



المندوبين والمندوبات

هيئات القلم ورؤساء الأقسام

المراقبون والمراقبات

المندوبون والمندوبات، ثابتين ومتجولين

المندوب هو ممثل المرشحة في القلم، المنسوبون الثابتون هم الذين يبقون داخل القلم نفسه طوال اليوم الانتخابي في حين أن المنسوب المتجول هو الذي يجول على المراكز والاقلام للتأكد من حسن سير العملية الانتخابية والاطلاع على مجريات الأحداث من المنسوبين الثابتين والتواصل مع الماكينة ومع الحشود والمتطوعين.

هيئات القلم ورؤساء الأقسام

تتألف هيئة القلم، لكل قلم اقتراع، من رئيسة قلم وكاتبة أو أكثر، يعينهم المحافظ او القائم مقام كل في نطاقه، ويكلفون من بين موظفي الدولة بناء على لوائح اسمية ترسلها المديرية العامة للشؤون السياسية واللجئيين، قبل اسبوع على الاكثر من موعد الانتخاب. ولا يتم ابلاغ الموظفين المنتدبين بمكان انتدابهم الا قبل خمسة ايام من الموعد المذكور. ويساعد رئيس القلم معاونان اثنان يختار أحدهما من الناخبين الحاضرين عند افتتاح قلم الاقتراع - وغالباً ما يكون هؤلاء من المنسوبين والمندوبات - ويختار الناخبون الآخرون معاون الثاني من بينهم على ان يعرف معاونان القراءة والكتابة. يسجل رئيسة القلم اسمي معاونين في محضر قلم الاقتراع المنصوص عنه في هذا القانون مع اخذ توقيعهما، وللمحافظ أو القائم مقام ان يعين موظفين احتياطيين عند الحاجة. يتوجب على رئيس القلم والكتابت أن يكونا حاضرين طوال مدة العملية الانتخابية. ولرئيسة القلم سلطة مطلقة داخل القلم ولا يمكن تدخل القوى الأمنية إلا بناء لطلبه، إلا أنه لا يمكنه طرد المرشحات أو المنسوبين الا بعد مخالفتهم للقوانين وتنبيههم الى ذلك، ويدون ذلك في المحضر. (المادة ٨٦ من القانون ٢٠١٧٤٤)

المراقبون والمراقبات

هم غالباً من منظمات المجتمع المدني أو من الخبراء الدوليين. هم مسؤولين عن مراقبة سير العملية الانتخابية ولا يمكن لهم التدخل فيها بأي شكل من الأشكال. يمكن التواصل معهم من أجل التأكد من أن العملية الانتخابية تسير بدون مخالفات قد تؤثر على النتائج كما أن وجود مراقبين محليين أو دوليين قد تغني عن وجود مندوبين في حال لم يتوفر لديك عدد كافٍ لتغطية كافة المراكز، ولكن لا يمكن معرفة الأقسام والمراكز التي سيتواجد فيها مراقبون قبل يوم الاقتراع. يمكن للمراقبين والمراقبات إعطاء الملاحظات والإرشادات لرؤساء الاقسام بطريقة مهذبة وبحسب ما جاء في القانون حصراً، ويعود لرؤساء الاقسام القرار بين الأخذ بهذه الملاحظات أو عدم الأخذ بها. كما يمكن لرؤساء الاقسام أن يستشيروا المراقبين ومن واجب هؤلاء الإجابة عن الاسئلة الموجهة إليهم.

عملية الاقتراع ودور الأطراف الفاعلة فيها



- عندما يدخل الناخبة الى قلم الاقتراع، يتأكد رئيسة القلم من هويتها، بالنظر إلى بطاقة الهوية أو جواز السفر اللبناني العادي الصالح. و
- في حال وجود اختلاف مادي في المعطيات بين بطاقة الهوية أو جواز السفر من جهة ولوائح الشطب من جهة أخرى، يعتد برقم بطاقة الهوية أو برقم جواز السفر.
- على رئيسة القلم أن يقول اسم الناخبة بصوت مرتفع حتى يتسنى للمندوبين التعرف على الناخب والتأكد من ورود اسمه على قوائم الناخبين التي بحوزتهم.
- تثبت هيئة القلم من أن اسم الناخبة وارد في لوائح الشطب العائدة للقلم.
- يزود رئيسة القلم الناخبة بورقة الاقتراع وظهر مهور بالختم الرسمي العائد لوزارة الداخلية والبلديات، موقعين بتوقيعي رئيسة القلم والكتابة
- على الناخبة التوجه الزامياً الى وراء المعزل للاقتراع بحرية، وذلك تحت طائلة منعه من الاقتراع، وعلى رئيسة القلم الحرص على ذلك عملاً بالنص القانوني كما على المنسوبين التصدي لأي محاولات خارجة على القانون فيما يراقب المراقبون والمراقبات الأمر ويسجلون المخالفات في حال حدوثها. ويمنع على الناخبة إشهار ورقة الاقتراع عند خروجه من المعزل.
- بعد الاقتراع وراء المعزل، يتقدم الناخب من هيئة القلم ويبين لرئيسها انه لا يحمل سوى ورقة اقتراع واحدة مختومة مطوية، فيتحقق رئيس القلم من ذلك دون ان يمسه الورقة ويأذن له بان يضعها بيده في صندوق الاقتراع.
- يثبت اقتراع الناخب بتوقيعه على لوائح الشطب وبوضع اشارة خاصة على اصبعه ويمنع أي ناخب يكون حاملاً هذه الاشارة على اصبعه من الاقتراع مجدداً.

٨ | يمكن استبدال مندوب ثابت بمندوب آخر ولكن يقوم بالمهام نفسها العائدة الى المندوب الثابت.

٩ | تزود الوزارات والمؤسسات الحكومية وزارة الداخلية والبلديات بأسماء الموظفين والموظفات الذين يتم اختيارهم للمشاركة في الانتخابات، ويتم تدريبهم في الوزارة قبل انتدابهم الى مراكز الاقتراع.

في هذه المرحلة تكون قد انتهت الحملة الانتخابية بشكل رسمي، وقد حان وقت الحصاد ومعرفة النتيجة.

مراحل الفرز:

الفرد داخل القلم

بعد ختام عملية الاقتراع، يُقفل باب الاقتراع ولا يُسمح بالبقاء داخل القلم إلا لهيئة القلم ومندوبيات اللوائح الثابتين و/أو المتجولين والمراقبين المعتمدين وممثلي وسائل الاعلام (المادة ١٠٠). يفتح رئيسة القلم الصندوق ويحصي الأوراق الموجودة في داخله ويتأكد من مطابقة الرقم مع بيانات لوائح الشطب، فإذا كان هناك فرق، يدون ذلك في المحضر.

يبدأ بعدها رئيس القلم بفتح الأوراق وقراءة اسم اللوائح التي تم الاقتراع لها في كل ورقة، واسم المرشحة التي نالت الصوت التفضيلي في كل لائحة، وذلك بصوت عالٍ حتى يتسنى لكل الحاضرين الاستماع وتدوين الملاحظات. على المندوبيات تسجيل النتائج بشكل مفصل حتى يتمكنوا فيما بعد من مطابقة المحاضر الرسمية مع النتائج التي حصلوا عليها في كل قلم أثناء الفرز. يمكن للمندوبيين وأو المراقبين أن يتأكدوا من صحة ما يُقرأ من خلال الاطلاع على الأوراق أثناء تلاوة مضمونها.

ب | من القلم الى لجنة القيد

على إثر فرز أوراق الاقتراع الرسمية، يتم نظم محضر بالنتيجة الموقته على نسختين، - ويتضمن عدد الاصوات التي نالتها كل لائحة وعدد الاصوات التفضيلية لكل مرشحة - ويوقع على جميع صفحاته مع باقي أعضاء هيئة القلم، كما ينظم إعلانا بالنتيجة يُلصق على باب قلم الاقتراع، ويتم تزويد المرشحين أو المندوبيين صورة طبق الأصل عن هذا الإعلان بناءً لطلبهم.

يضع رئيسة القلم في مغلف خاص لوائح الشطب التي وقع عليها الناخبون والناخبات، وجميع أوراق الاقتراع، ومحضر الأعمال المذكور سابقاً، وورقة فرز أصوات اللوائح والمرشحين ويُختم هذا المغلف بالشمع الأحمر وينقل من قبل رئيس القلم ومساعديه إلى مركز لجنة القيد بمواكبة أمنية حيث يصار إلى تسليمه مع المستندات التي يتضمنها إلى رئيسة لجنة القيد أو من يندبه فتتولى فتحه فيما بعد بحضور ممثلي المرشحين. ويتحمل رئيسة القلم والكاتب مسؤولية فتح المغلف أو تغييره في حال لم يكن مطابقاً للإعلان.

ج | من القلم الى لجنة القيد

بموجب المادة ١٠٦ من القانون الانتخابي، «تتلقى لجنة القيد المختصة جميع محاضر الاقلام الداخلة ضمن نطاقها». يذكر أن لجان القيد تعين من قبل وزارة الداخلية والبلديات ووزارة العدل في مرسوم يصدر عنهما وينشر في الجريدة الرسمية قبل اللول من شباط من السنة التي تجري فيها الانتخابات النيابية.

تقوم لجان القيد بدراسة المحاضر والمستندات وتتخذ القرارات اللازمة بشأنها، لجهة إعادة الفرز أو تدوين النتائج كما هي. لحظ القانون عدداً آلياً لدي لجان القيد الابتدائية إلا أن ذلك لم يطبق في الانتخابات الأخيرة. (المادة ١٠٦، الفقرة ٢)

تعتمد لجنة القيد الابتدائية على التحقق من عدد الاصوات التي نالتها كل لائحة وكل مرشحة وجمعها واحتساب النتيجة الأولية وفقاً للأصول التي نص عليها القانون (احتساب الحاصل، توزيع المقاعد على اللوائح الفائزة، احتساب النسبة المئوية من الاصوات التفضيلية لكل مرشحة، الخ). وتضع جميع النتائج في جداول ومحاضر تنظمها لجنة القيد على نسختين ويتم توقيعها من قبل جميع اعضاء اللجنة.

يمكن للمندوبية الاعتراض على أي مخالفة يقوم بها رئيس القلم خاصة لجهة إلغاء بعض الأوراق شرط أن يكون ذلك ضمن القانون وأن يحدث رئيس القلم بطريقة لائقة. يعود لرئيسة القلم الأخذ أو عدم الأخذ بالملاحظات إنما يمكن طلب تسجيل الاعتراض الذي يتقدم به المندوبون أو المراقبون.



تتشأ في كل دائرة انتخابية لجنة قيد عليا لمدة دورة انتخابية واحدة. تتألف كل لجنة قيد عليا من رئيس غرفة أو مستشار لدى محكمة التمييز أو رئيس غرفة استئناف أو رئيس غرفة أو مستشار في مجلس شوري الدولة، رئيساً، ومن قاض عدلي أو إداري عامل، ومن مفتش من التفيتيش المركزي عضوين، ومن رئيس دائرة النفوس أو رئيس قسم أو موظف في المديرية العامة للأحوال الشخصية مقررأ.

المادة ٣٨ - القانون ٢٠١٧٤٤

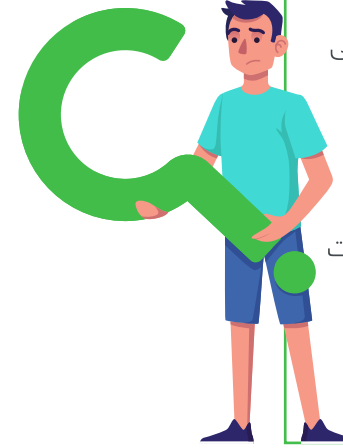


من المهم التنبيه الى المخالفات التي قد تحصل في هذه المرحلة النهائية من الانتخابات وتوثيقها تمهيداً لتقديم طعن في حال دعت الحاجة. أبرز المخالفات التي يمكن مشاهدتها في هذه المرحلة تكمن في شوائب تسليم الصناديق والمحاضر، وإمكانية تزوير المحاضر أو عدم استلامها أساساً، إضافة الى أخطاء - أو تزوير - في احتساب نتائج الفرز الأولي في الاقلام وغيرها. لذا، من المهم التنبيه لمثل تلك الممارسات والعمل على توثيق كافة مراحل الفرز خاصة في الاقلام ومرافقة الصناديق منعاً للتلاعب بها.

ها قد شارفنا على النهاية. قد يكون اسمك بين الفائزين فألف مبروك وندمنى لك التوفيق في مسيرتك النيابية أو البلدية. أما في حال لم يحالفك الحظ، فأمامك فرصة للطعن في نتيجة الانتخابات في حال كنت تعتقد أن هناك شوائب في العملية الانتخابية حالت دون فوزك.

ماذا يفعل المندوب بعد إقفال الصناديق؟

- يتأكد من عملية الفرز داخل الأقسام ويدون النتائج ويرفعها الى الماكينة
- يستحصل على نسخة من المحضر الرسمي
- يرافق الصناديق الى لجان القيد الابتدائية
- يتابع عملية الجمع والعد داخل لجان القيد ويسجل الملاحظات في الإجراءات لجهة وصول الصناديق وفتح المغلفات وتسجيل النتائج الأولية
- يبقى على تواصل مع الماكينة



أسئلة شائعة

هل يجوز الاقتراع بإخراج قيد؟

كلا. فاستناداً إلى المادة 90 من القانون ٢٠١٨٤٤، يسمح فقط لحاملي بطاقة هوية أو جواز سفر عادي صالح. وبالتالي لا يجوز الاقتراع بإخراج القيد الإفرادي.

هل يجوز الاقتراع ببطاقة الهوية حتى ولو كانت الصورة قديمة؟

نعم، لا يجوز الاقتراع الا ببطاقة هوية، ويمكن للناخب أن يظهر إخراج قيد إفرادي حديث فقط للتأكد من الصورة.

هل يمكن للمرأة المتزوجة أن تقتصر باستخدام بطاقة هوية صادرة عن مسقط رأسها وليس من مكان قيدها الجديد؟

نعم، يمكن للمرأة الاقتراع ببطاقة الهوية الصادرة من مسقط رأسها وعليها فقط، عند إبراز هويتها، أن تطلب من رئيس القلم البحث عن اسمها في سجل زوجها وليس في السجل المدون على الهوية.

ما هي العلامة الصحيحة المعتمدة للاقتراع؟

أصدرت وزارة الداخلية تعميماً حددت فيه إشارتي X و\ كإشارتين صحيحتين للاقتراع. ويعود الى رئيس القلم أن يحدد مدى صحة الاقتراع كما له صلاحية إلغاء الأوراق المشتبها بأنها تتضمن علامات فارقة سواء كان ذلك بناء لطلب المندوبين أو بناء لمشاهداته الخاصة، شرط أن يوافق المندوبون على هذه الإجراءات وفي حال التحفظ، يدون ذلك في المحضر.

في حال لم يجد الناخب اسمه على لوائح الشطب يوم الاقتراع، الى اين يتوجه؟

للأسف، في حال لم يكن اسم الناخب مدوناً في لوائح الشطب يوم الاقتراع، لن تستطيع من الاقتراع. وذلك لأن مراجعة قوائم الناخبين هي من واجبات الناخبين والناخبات بعد وضعها في تصرفهم من قبل المديرية العامة للأحوال الشخصية قبل الانتخابات، بين ٠١ شباط و ٠١ آذار من كل سنة إما عبر الموقع الإلكتروني www.dgps.gov.lb وإما من خلال التوجه الى المختارين في مكان القيد. ويهدف هذا الإجراء الى فتح المجال أمام الناخبين والناخبات للتأكد من ورود اسمائهم على القوائم الرسمية وتصحيح الأخطاء الواردة، ضمن مهلة اقصاها ٠١ آذار من كل سنة. يرفق بطلبات التصحيح المتعلقة بإضافة أسماء سقط قيدها، سجلاً عدلياً لا يتجاوز تاريخه شهراً واحداً. كما يحق لكل ناخبة مقيمة في إحدى القوائم الانتخابية أن يطلب من لجنة القيد المختصة شطب أو إضافة اسم أي شخص جرى قيده أو أغفل قيده في القائمة ذاتها خلافاً للقانون. (المادة ٣٤، القانون ٢٠١٨٤٤)

هل يمكن للأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية والأمراض النفسية أن يمارسوا حقهم بالاقتراع؟

يمكن لأي مواطنة لبنانية ممارسة حقهم بالاقتراع حتى ولو كانت من الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية ولا يمكن لأحد منعهم من ممارسة هذا الحق، إلا في حال كان عليهم أمر قضائي بالحجر الصحي، وفي هذه الحالة، لا تدرج أسماؤهم على لوائح الشطب.

هل من فرق بين قوائم الناخبين ولوائح الشطب؟

قوائم الناخبين هي لائحة بأسماء الناخبين والناخبات - أي من أتموا ٢١ سنة قبل ٣٠ آذار من كل سنة - والمسجلة أسماؤهم في سجلات النفوس في كل دائرة. لوائح الشطب هي قوائم الناخبين المعدة ليوم الاقتراع، تتضمن، بالإضافة إلى المعلومات الواردة في القائمة الانتخابية، رقم بطاقة الهوية، ورقم جواز السفر في حال توفرهما بتاريخ وضع هذه اللوائح، وكذلك ثلاث خانات تخصص الأولى لتوقيع الناخب، والثانية لتوقيع عضو القلم المكلف بالتثبت من الاقتراع والثالثة للملاحظات التي يمكن



Get out the vote available at <http://bit.ly/LAUaiW-link12>

Leonie Morgan and Lesley Clark, Women in Politics Campaign Handbook, FIJI Women's Forum, available at <http://bit.ly/LAUaiW-link13>

How to run for office, Cosmopolitan, available at <http://bit.ly/LAUaiW-link14>

Kitty Holland, Obama strategist gives tips to women candidates on available at <http://bit.ly/LAUaiW-2014-communications-skills-April-link15>

القانون الانتخابي 2017\44
<http://bit.ly/LAUaiW-link1>

القانون الانتخابي 2008\25
<http://bit.ly/LAUaiW-link2>

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
www.lade.gov.lb

موقع الانتخابات اللبنانية
<http://elections.gov.lb/Home.aspx>

أن ترافق عملية الاقتراع. تعد القوائم الانتخابية المديرية العامة للأحوال الشخصية في حين تعد لوائح الشطب المديرية العامة للشؤون السياسية واللجئيين.

● هل يمكن للمندوبين مرافقة الناخبين وراء المعزل؟

على الناخبة أن تايختلي بنفسه وراء المعزل قبل الإدلاء بصوته (المادة 90) وعلى رئيس القلم أن يتأكد من ذلك وأن يضمن له هذا الحق، كما أن الذهاب وراء المعزل إلزامي وليس اختياري تحت طائلة إبطال الاقتراع. وبالتالي، لا يمكن لأحد أن يرافق الناخبين والناخبات وراء المعزل. ولكن القانون لحظ إمكانية مرافقة الناخبين والناخبات من ذوي الإعاقات أو العاهات التي قد تمنعهم من التصويت بشكل صحيح، وسمح لهم بالاستعانة بناخبة أخرى من اختيارهم لمساعدتهم بذلك تحت إشراف هيئة القلم. ويجب أن يشار إلى هذه الواقعة في الخانة المخصصة للملاحظات في لوائح الشطب.

تجدر الإشارة إلى أن بعض المندوبين والمندوبات يعمدون إلى استغلال هذه المادة في القانون من أجل مرافقة ناخبين وناخبات لا يحتاجون إلى المرافقة بغية الضغط عليهم والتأكد من وجهة توصيتهم، ما ينعكس سلباً على ديمقراطية العملية الانتخابية. ومن حق المندوبين والمندوبات الآخرين أن يعترضوا على هذه الممارسات لدى هيئة القلم.

● كيف يتم توزيع مراكز وأقلام الاقتراع؟

"تقسّم الدائرة الانتخابية بقرار من الوزير إلى عدد من مراكز الاقتراع تتضمن عدداً من الأقسام. يكون لكل قرية يبلغ عدد الناخبين فيها مائة على الأقل وأربعمئة على الأكثر قلم اقتراع واحد. يمكن زيادة هذا العدد إلى أكثر من أربعمئة ناخب في القلم الواحد إذا اقتضت ذلك سلامة العملية الانتخابية على أن لا يتعدى العدد ستمائة ناخب، ولا يجوز أن يزيد عدد أقلام الاقتراع في كل مركز عن عشرين قلم". (المادة 80)

● هل يمكن الاقتراع في مكان السكن بدل مكان القيد؟

لم يأت القانون 2017\44 على ذكر ذلك بشكل صريح، إنما المادة 84 التي نصت على استحداث بطاقة الكترونية مغمطة قد فتحت المجال لنقاش هذا الأمر قبل إجراء الانتخابات في العام 2018. كما يمكن اعتماد مثل هذا الإجراء في المستقبل بدون أن يتطلب ذلك تعديلاً للقانون لأن تقسيم الدائرة إلى عدد من المراكز يحصل بموجب قرار من الوزير. كما أن البطاقة الالكترونية ليست موجبة من أجل اعتماد الاقتراع مكان السكن لمكان القيد لأن ذلك يمكن أن يحصل من خلال التسجيل المسبق للناخبين واعتماد مراكز الاقتراع الكبيرة mega polling centers. يبقى الجواب أن الاقتراع مكان السكن لمكان القيد لم يكن ممكناً في العام 2018 بانتظار ما قد يحصل في الانتخابات المقبلة.

الدليل الكامل لمشاركة المرأة في الحياة السياسيّة

الفصل السادس



إعداد زينة الحلو

باحثة و مستشارة في شؤون التنمية | ناشطة سياسية



مرحلة الطعون وحل النزاعات الانتخابية

اعتمدت الدولة اللبنانية على نظام مختلط لحل النزاعات الانتخابية على غرار النظام الفرنسي، حيث تتعدد المراجع المعنية بالنزاعات الانتخابية، وتتوزع بالتالي المهام والصلاحيات على عدة هيئات، منها القضائية ومنها الإدارية، كما هو مبين في الرسم أدناه.

الرسم البياني ١ المراجع المختصة في النزاعات الانتخابية النيابية

المراجع المختصة في النزاعات الانتخابية النيابية

الهيئات الإدارية

المراجع القضائية

لجان القيد
(الإبتدائية والعليا)

هيئة الإشراف
على الإبتخابات

المجلس
الدستوري

المراجع: النزاعات والطعون الانتخابية النيابية في لبنان من منظور مقارن واستشراف - دور وزارة الداخلية والبلديات، والمجلس الدستوري ومجلس شورى الدولة وهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية ولجان القيد، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، مؤسسة كونراد أديناور، إشراف أنطوان مسرة وريبع قيس، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ٤٣، المكتبة الشرقية، بيروت ٢٠١٨، ص. ٢٨

ترشيحهم، على سبيل المثال لا الحصر. كما يُعتبر مجلس شورى الدولة أيضاً المرجع الأساسي للنظر في قرارات الهيئات الإدارية مثل قرارات لجان القيد العليا بتصحيح القوائم الانتخابية بالإضافة الى قرارات هيئة الإشراف على الانتخابات. يذكر أن المهل المخصصة لمجلس شورى الدولة للبت بالمسائل الخلافية قصيرة جداً ما يضمن إمكانية مراجعة القضاء بدون أن يؤثر ذلك على المهل المرتبطة بسير العملية الانتخابية. (التفاصيل حول ماهية الشكاوى والمرجع المختص لكل منها في الجدول المبين في آخر الفصل).

يعود الى المجلس الدستوري البت بالطعون الانتخابية النيابية في حين ينظر مجلس شورى الدولة في الطعون الانتخابية المرتبطة بالانتخابات البلدية والاختيارية، وإذ يُعتبر المجلس الدستوري القاضي الأساسي للانتخابات النيابية في لبنان بموجب قانون تأسيسه، يبقى لمجلس شورى الدولة دور أساسي لجهة النظر في القضايا المتعلقة بالقرارات الإدارية والأعمال التحضيرية، اي في المرحلة التمهيدية للانتخابات على أنواعها بالإضافة الى القرارات المتعلقة بإجراءات يوم الاقتراع. فكما أردنا سابقاً، يمكن للمرشحين والمرشحات العودة الى مجلس شورى الدولة في حال رفضت وزارة الداخلية والبلديات قبول

في هذا الفصل، سوف يتم التركيز على الطعون في الانتخابات النيابية للأسباب التالية:

- ١ هناك أهمية سياسية للطعون النيابية أكثر منها للطعون البلدية والاختيارية، نظراً لكون إبطال نيابة أحد النواب أكثر تأثيراً على السياسة العامة في لبنان من إبطال عضو مجلس بلدي أو مختار
- ٢ أهمية تجربة المجلس الدستوري والاجتهادات التي بنى عليها لقبول الطعون والبت فيها، علماً أن العديد من هذه الاجتهادات مبنية على سوابق مجلس شورى الدولة
- ٣ سابقة إبطال النيابة في خمس حالات من أصل ٦٠ طعن مقدم بين ١٩٩٦ و ٢٠١٧
- ٤ تعذر الغوص في دليل مبسط كهذا في العدد الهائل من الطعون البلدية والاختيارية والتي غالباً ما تبقى محصورة في الإطار البلدي الضيق. كما أن غياب المراجع في هذا الخصوص يجعل من هذا البحث مغامرة لا تتسع لها صفحات هذا الدليل.



المرجع المختص	الانتخابات النيابية	الانتخابات البلدية
المهلة	٣٠ يوماً من تاريخ إعلان النتائج الرسمية	١٥ يوماً من تاريخ إعلان النتائج الرسمية
المستندات المطلوبة	- وكالة محامي - استدعاء يبين اسم المعارض وصفته والدائرة الانتخابية التي ترشح فيها واسم المعارض على صحة انتخابه - الأسباب التي تؤدي الى إبطال الانتخاب - ترفق بالطعن الوثائق والمستندات التي تبين عدم صحة الانتخاب	
الصفة	مرشحة خاسرة	مرشحة خاسرة (تثبت الصفة من خلال إيصال الترشيح) ناخبة في الدائرة (تثبت الصفة من خلال قوائم الناخبين)
النطاق	ينحصر دور المجلس الدستوري في النظر في صحة انتخاب مرشح معين، ولا ينظر في صحة العملية الانتخابية برمتها أو نتائج دائرة بشكل عام	يمكن لمجلس شوري الدولة أن يبطل فوز جميع الأعضاء في مجلس بلدي معين
شروط الطعن	شروط مبسطة لقبول مراجعة الطعن في الشكل وشروط متشددة في شروط التنازل عن مراجعة الطعن نظراً لخطورة تسهيل التراجع ما قد يؤدي إلى الكثير من الضغوط على المتقدمين بالطعون.	
مسار الطعن	يبلغ المطعون بفوزه بالمراجعة، وعليه أن يرد على هذه المراجعة في مهلة أقصاها ١٥ يوماً. يعين المجلس الدستوري مقررًا للنظر بكل ملف طعن، ويباشر المقرر، بعد التبليغ، بإجراء التحقيقات اللازمة لوضع تقريره في الطعن ورفعها إلى رئيس المجلس. يمكن لكل من الطاعن والمطعون الاستعانة بمحام واحد.	يرفع الطعن إلى الغرفة الخامسة في مجلس شوري الدولة والتي هي مولجة بالنظر والبت في الطعون الانتخابية للمجالس البلدية والاختيارية. يمكن لكل من الطاعن والمطعون الاستعانة بمحام واحد.
الرسوم	مغفأة من الرسوم	غير مغفأة من الرسوم

٤٤

بموجب المادة ٣١ من القانون ٩٣٨٥٠ (بعد تعديل ١٩٩٩)، يعلن المجلس الدستوري بقراره صحة أو عدم صحة النيابة المطعون فيها وفي هذه الحالة الأخيرة، يحق له إما إلغاء النتيجة بالنسبة للمرشح المطعون في نيابته وإبطال نيابته وبالتالي تصحيح هذه النتيجة وإعلان فوز المرشح الرابع، أو إبطال نيابة المطعون بصحة نيابته وفرض إعادة الانتخاب على المقعد الذي خلا نتيجة الإبطال. يبلغ قرار المجلس إلى رئيس المجلس النيابي ووزارة الداخلية ولصاحب العلاقة. فيما يستطيع مجلس شوري الدولة إبطال عضوية كامل أعضاء المجلس البلدي في حال تبين له خلل في العملية الانتخابية التي أدت إلى فوز هذا المجلس.

إبطال نيابة ما بنتيجة الطعن المقدم من المنافس الخاسر لا يمتد بمفاعيله إلى إبطال انتخاب نائب آخر حتى ولو كان هذا الانتخاب مشوباً بالمخالفات عينها .

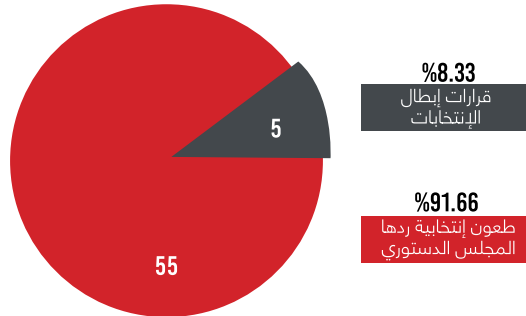
لا يوقف الطعن نتيجة الانتخاب، ويعتبر المنتخب نائباً ويمارس جميع حقوق النيابة منذ إعلان نتيجة الانتخابات.

(المادة ٢٦، القانون ٩٣٨٥٠)

”

الرسم البياني ٢ توزيع قرارات المجلس الدستوري في الطعون الانتخابية منذ تأسيسه وحتى ٢٠١٧

المرجع: النزاعات والطعون الانتخابية في لبنان من منظور مقارن واستشراف - دور وزارة الداخلية والبلديات، والمجلس الدستوري ومجلس شوري الدولة وهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية ولجان القيد، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، مؤسسة كونراد أديناور، إشراف أنطوان مسرة وربيع قيس، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم ٤٣، المكتبة الشرقية، بيروت ٢٠١٨، ص. ٣٣



يعمل المجلس بمبدأ التركيز على خصوصية كل قضية وظروفها وليس الحكم على العملية الانتخابية برمتها. لا يعتبر المجلس الدستوري نفسه مختصاً للنظر في الاعمال التمهيدية للانتخابات، الا في حال كانت الاخطاء والمخالفات المشكو منها مقصودة بنتيجة أعمال تزوير او غش ومن شأنها التأثير على نزاهة الانتخابات. وقد اعتمد المجلس الدستوري منذ تأسيسه وحتى اليوم، مقاربة تميل الى بعض التحفظ والواقعية والعقلانية بالنظر الى الطعون الانتخابية وذلك باعتماد عدد من المعايير التي تم تثبيتها بموجب الاجتهادات التي قام بها هذا المجلس.

وقد اتخذ المجلس الدستوري من أجل ذلك ثلاثة قرارات مبدئية هي على الشكل التالي:

١ على الطاعن أن يثبت الأقوال والقواعد المستند إليها بحسب ما ورد في استدعاء الطعن بشكل يقدم بدء بيئة جدية يمكن للمجلس أن يبني عليها في التحقيق والاستقصاء

٢ الاستناد الى حصول المخالفات معينة خلال الانتخابات لا يضمن القبول بالطعن وإبطال نيابة المستدعي ضده، بل يجب أن تكون المخالفات «خطيرة ومتركرة ومنظمة» وأن تكون بذلك قد أثرت بشكل واضح على صحة انتخابه

٣ يؤخذ بالاعتبار الفارق في الأصوات لدى النظر بأي طعن، فإذا كان الفارق كبيراً، لا يتوقف المجلس عند المخالفات مهما كانت، على اعتبار أن فرضية حصولها لا تؤثر في النتيجة.

كما أعلن المجلس عن عدم اختصاصه، كقاضي انتخاب، للنظر في دستورية القانون الانتخابي في معرض البت في صحة نيابة ما، ولا في النزاعات المتعلقة بالانتخابات النيابية بشكل عام إذا لم يتم تقديم طعن في صحة انتخاب نائب فائز. كما أقر المجلس عدم اختصاصه للنظر في تبعات إبطال النيابة مثل استرجاع رسم الترشيح أو أية حقوق شخصية ترتب عن إبطال النيابة.



الجدول ٢ معايير المجلس الدستوري للإثبات والتحقيق

المعيار	التفسير
وجوب الاثبات	أوجب المجلس الدستوري تقديم الإثبات على المستدعي واقتران الطعن بالبيئة أو بدء البيئة حتى يؤخذ به. ولا يعتمد المجلس الدستوري بشكل عام على اقوال الصحف والتصريحات السياسية المتناقلة والتحليلات والأخبار غير الدقيقة وغير الموثقة بل تشدد في مسألة تقديم البيئة من خلال وجوب التقدم بإثباتات تتصف بالدقة والجدية.
اتخاذ الإجراءات القانونية بشكل مسبق	اعتمد المجلس الدستوري مبدأ عدم الأخذ بالمخالفات في حال لم يتخذ الطاعن إجراءات قانونية أمام المراجع المختصة في حينه. فعلى سبيل المثال، على أي مرشح يتعرض لحملة تشهير خلال الحملة الانتخابية التقدم بشكوى أمام المراجع المختصة ليتم توثيق المخالفات في حال خسر المرشح وقرر التقدم بطعن. من هنا أهمية أن يتم العمل على التقدم بشكاوى وطعون عند حصول أي مخالفة من شأنها أن تساهم في تغيير نتائج الانتخاب أو التأثير على إرادة الناخبين في الاقتراع لمرشح معين، وذلك وفق الأصول وبشكل مسبق، أي خلال الحملة الانتخابية، وليس بعد انتهائها.
المسؤولية الشخصية للمرشح المطعون بفوزه	أي أن المجلس الدستوري فصل بين المرشحين كأفراد واللوائح كأحزاب وتحالفات. ولا يحتمل المجلس مسؤولية المخالفات التي قام بها مرشح على لائحة ما لمرشح آخر عن اللائحة نفسها كما لا يحتمل المرشح مسؤولية مخالفات اللائحة، إلا في حال تبين أن هناك علاقة سببية مباشرة بين المرشح المخالف والمرشح المطعون بنيابته.
وجوب تقديم الإثبات على تأثير المخالفة على نتيجة الانتخاب	يجب على المستدعي إثبات أن المخالفات الحاصلة قد أثرت بشكل مباشر على نتيجة الانتخابات. وحتى في مسألة شراء الأصوات على سبيل المثال، وهو أمر يصعب إثباته في الكثير من الأحيان، اعتبر المجلس الدستوري في أحد قراراته أن التبرع بالمال للناخبين ليس بمثابة شراء للأصوات الذي يؤدي الى إبطال الانتخاب إذا ما تمكن المستدعي من إثبات أن الاقتراع حصل فعلاً لصالح هذا المرشح نتيجة دفع المال.
قيمة تقرير هيئة الإشراف على الانتخابات	يعتمد المجلس الدستوري في مسألة الإنفاق الانتخابي على تقرير هيئة الإشراف على الانتخابات والمتعلق بالبيانات الحاسوبية الشاملة التي يقدمها المرشحون للهيئة. ولكن تجدر الإشارة الى أن هذا التقرير لا يتمتع بقيمة ثبوتية كبيرة كما أنه يتعذر على الهيئة مراقبة أبواب الإنفاق المتعددة والتي لا يشملها القانون مثل الحسابات الخاصة للمرشحين وأفراد عائلاتهم وتقديمات الأحزاب والكتل، والمساعدات العينية وغيرها.
ترجيح محاضر الأقلام على محاضر لجان القيد	في حال وجود تباين بين محاضر لجان القيد ومحاضر أقلام الاقتراع، يعتمد المجلس الدستوري على محاضر الأقلام

منذ تأسيسه في العام ١٩٩٣ وحتى ما قبل انتخابات ٢٠١٨، تلقى المجلس الدستوري ٦٠ ملف طعن. فيما تم قبول معظم الملفات في الشكل، تم ردها في المضمون باستثناء خمسة ملفات منها هي على الشكل التالي:

١ إعلان عدم صحة نيابة النائب أميل نوفل وإبطال نيابته وإبطال الانتخاب في دائرة قضاء جبيل الانتخابية عن المقعد الماروني وإعادة إجراءاته وفقاً للأصول (١٩٩٧). المستدعي: المرشح الخاسر ناظم الخوري
<http://cc.gov.lb/ar/node/2566>

٢ إعلان عدم صحة نيابة النائب فوزي حبيش وإبطال نيابته وإبطال الانتخاب في دائرة محافظة لبنان الشمالي الانتخابية عن المقعد الماروني في قضاء عكار، وإعادة إجراءاته وفقاً للأصول. (١٩٩٧). المستدعي: المرشح الخاسر مخايل الضاهر
<http://www.cc.gov.lb/ar/node/2621>

٣ إعلان عدم صحة نيابة النائب هنري شديد وإبطال نيابته وإبطال الانتخاب في دائرة محافظة البقاع الانتخابية عن المقعد الماروني في قضاء البقاع الغربي وراشيا، وإعادة إجراءاته وفقاً للأصول. (١٩٩٧). المستدعي: المرشح الخاسر روبر غانم
<http://www.cc.gov.lb/ar/node/2635>

٤ إعلان عدم صحة نيابة النائب خالد الضاهر وإبطال نيابته في دائرة محافظة لبنان الشمالي الانتخابية عن المقعد السني في قضاء عكار وإعادة إجراءاته وفقاً للأصول. (١٩٩٧). المستدعيان: المرشحان الخاسران جمال إسماعيل ومحمد يحيه
<http://www.cc.gov.lb/ar/node/2617>

٥ إعلان عدم صحة نيابة المرشح المععلن فوزه السيد كبريال المر وإبطال نيابته وإعلان فوز المرشح السيد غسان مخبير بالنيابة عن مقعد الروم اللارثودكس في دائرة جبل لبنان الثانية- قضاء المتن (٢٠٠٢) المستدعية: المرشحة الراحبة ميرنا المر التي كانت قد انسحبت بعد تأخير صدور النتائج وغير المؤهلة للترشح بسبب كونها رئيسة بلدية.
<http://www.cc.gov.lb/ar/node/2667>



انتخابات ٢٠١٨

منذ تأسيس المجلس في العام ١٩٩٣ وحتى انتخابات ٢٠١٨، كان حق الطعن محصوراً بالمرشح الخاسر ضمن الدائرة الانتخابية عنها وعن المقعد النيابي نفسه (أي عن مقعد الطائفة نفسها في حال وجود أكثر من مقعد واحد لطائفة ما في الدائرة). وقد سبق للمجلس الدستوري أن رد الطعن المقدم من مرشح خاسر ضد مرشحين فائزين كما جرى في العام ٢٠٠٠ عندما تقدم المرشح بطرس سكر بطعن ضد النائبتين عن المقعدين المارونيين في قضاء بشري (دائرة الشمال الأولى) جبران طوق وقبلان عيسى الخوري وتم آنذاك رد الدفع بعدم قبول الطعن بصحة نيابة نائبين منتخبين لعدم قانونيته. ولكن مع اعتماد النظام النسبي بموجب القانون ٢٠١٨٤٤، أصبحت المسألة أكثر تعقيداً إذ تم اعتماد اللوائح حصراً وسقطت الترشيحات الفردية من المعادلة بحيث أصبحت المنافسة متعددة

الأبعاد، فيما بين اللوائح من جهة، ولكن هناك منافسة أيضاً فيما بين المرشحين والمرشحات بين اللوائح وضمن اللائحة الواحدة من جهة أخرى. وبالتالي، فقد فرض القانون الانتخابي النسبي طوعاً ذات طابع مختلف، تميزت بوجود ملفات تشمل الطعن بنتائج دوائر بأكملها، (٤ من أصل ١٥ دائرة هي بعلبك-الهرمل، الشوف-عاليه، بيروت الثانية وطرابلس-المنية-الضنية) وذلك لم يحصل من قبل في تاريخ الانتخابات في لبنان. كما كان هناك طعون من مرشحين ضد لوائح، ومن لائحة ضد لائحة أخرى. وبلغ عدد المطعون بنياباتهم ٢٠ مرشحاً بالاسم إضافة إلى نتائج أربع دوائر بمجموع ٤٥ مقعداً، أي حوالي ثلث المجلس النيابي، فيما لم يتعدّ رقم المطعون بنياباتهم ٢١ في العام ٢٠٠٩. وتشهد ٨ من أصل ١٥ دائرة طعون انتخابية في حين شملت الطعون في العام ٢٠٠٩ ٧ دوائر فقط من أصل ٢٦ دائرة، كما هو مبين في الجدول المقارن أدناه.

الجدول ٢ الطعون بين ٢٠٠٩ و٢٠١٨

طبيعة الطعون	2018	2009
عدد ملفات الطعن	17	19
عدد المرشحين المتقدمين بطعن (بشكل منفرد)	39	19
عدد اللوائح المتقدمة بطعن	2 (بمجموع 22 مرشح)	لا ينطبق
عدد الأفراد الفائزين المطعون بنياباتهم	20	21
عدد الدوائر التي تشهد حالات طعن	8 (من أصل 15)	7 (من أصل 26)
عدد الدوائر المطعون بنتائجها بشكل عام	4 (من أصل 15)	0

١٢ | <http://www.cc.gov.lb/ar/node/r168>، المجلس الدستوري، القرار رقم ٢٠٠١١

١٣ | من المفترض أن تصدر النتائج عن المجلس الدستوري ضمن مهلة ٦ أشهر من تاريخ تقديم الطعون، إلا أن هذه المهلة هي مهلة حث وليست مهلة إسقاط ما يعني أن تأخير المجلس الدستوري في إصدار نتائج الطعون لا يمكن أن يعتبر مخالفاً للقانون.

١٤ | إبطال نيابة ديماء جمالي.. المقعد أصبح شاغراً؛ لبنان ٢٤، ٢١ شباط ٢٠١٩

وبتاريخ ٢١ شباط ٢٠١٩، أي بعد مرور حوالي ٩ أشهر على إجراء الانتخابات، صدرت قرارات المجلس الدستوري والتي بموجبها ابطلت نيابة النائب ديماء الجمالي عن المقعد السني في طرابلس وإعلان هذا المقعد شاغراً. وقد استند المجلس الدستوري في ذلك الى التلاعب الحاصل في نتيجة أحد الأقسام، ما أدى الى خسارة مقعد لللائحة تيار المستقبل بخسارته الكسر الأكبر، في حين أن هذا الكسر أتى بفارق بسيط جداً

يكاد يكون بمثابة صفر، وبالتالي، لا يعول عليه لإعلان فوز أي من اللائحتين المتنافستين على المقعد السني الخامس في طرابلس، خاصة ان الانتخابات شابتها عيوب، على حد تعبير الدستوري. يذكر أنها ليست المرة الأولى التي يبطل فيها المجلس الدستوري علمية الانتخاب ضمن دائرة معينة، بل جرى ذلك في أربعة طعون من أصل الطعون الخمسة التي قبلها في السابق.

من المهم التنبيه الى أن هناك عدة أنواع من الشكاوى والطعون التي يمكن تقديمها خلال فترة العملية الانتخابية، وليس فقط عند انتهائها. وهي متاحة للناخبين والمرشحين وسائر الجهات المعنية بالانتخابات.

الجدول ٤ شكاوى وطعون الانتخابات النيابية

المراجع: دليل الشكاوى والطعون المتعلقة بالانتخابات النيابية ٢٠١٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكالة التنمية الأميركية



١٥ | من المفترض أن تصدر النتائج عن المجلس الدستوري ضمن مهلة ٦ أشهر من تاريخ تقديم الطعون، إلا أن هذه المهلة هي مهلة حث وليست مهلة إسقاط ما يعني أن تأخير المجلس الدستوري في إصدار نتائج الطعون لا يمكن أن يعتبر مخالفاً للقانون.

١٦ | إبطال نيابة ديماء جمالي.. المقعد أصبح شاغراً لبنان ٢٤، ٢١ شباط ٢٠١٩

نوع الشكاوى	الشرح والأسباب	الجهة المستعينة	الجهة التي تقدم أمامها الشكاوى
تصبح قوائم الناخبين معفاة من الرسوم يمكن الاستعانة بمحام	ورود أخطاء في قوائم الناخبين بعد نشرها من قبل وزارة الداخلية - المديرية العامة للأحوال الشخصية (بين ١ شباط و ١ آذار من كل سنة)	صاحب العلاقة أي ناخب مقيد في القائمة نفسها مقيم أو غير مقيم المحافظ والقائمقام والمختار المختص	لجنة القيد الابتدائية استئناف لدى لجنة القيد العليا التمييز لدى مجلس شورى الدولة
الطعن بمرسوم دعوة الهيئات الناخبة والأعمال التحضيرية	في حال عدم احترام المهل أو تجاوز حد السلطة (أي مخالفة القوانين) في القرارات والتعاميم	الناخبة المرشحة	مجلس شورى الدولة
رفض طلبات الترشيح ورفض تسجيل اللوائح يجب الاستعانة بمحام معفاة من الرسوم	في حال رفض الترشيح (من قبل وزارة الداخلية والبلديات)؛ يقدم الطعن خلال مهلة أسبوع من تاريخ صدور الرفض وعلى مجلس شورى الدولة الرد ضمن مهلة ٥ أيام في حال رفض تسجيل اللائحة؛ يقدم الطعن خلال مهلة ٢٤ ساعة من تاريخ إبلاغ الرفض لمفوض اللائحة. يرد مجلس شورى الدولة ضمن مهلة ٢٤ ساعة من تسجيل المراجعة ويعتبر القرار نهائياً	المرشحة اللائحة بشخص المفوض عنها أو أي مرشحة على اللائحة	مجلس شورى الدولة
التمويل والائتاق الانتخابي* يجب الاستعانة بمحام لتقديم الشكاوى أمام القاضي المنفرد	يتضمن قانون العقوبات مواد تعنى بالشق المالي مثل دفع أو تقاضي رشي انتخابية بشكل خدمات أو غيرها كما عاقب القانون كل من يقبل تمويل خارجي لأغراض انتخابية.	الناخبة المرشحة	مجلس شورى الدولة
يمكن تقديم شكاوى أو إخبار الى النيابة العامة دون الاستعانة بمحام	تعتبر هذه المخالفات جنحة ويجب التقدم بشكاوى (من قبل الشخص المتضرر) أو إخبار الى النيابة العامة الاستئنافية أو التقدم بشكاوى مباشرة أمام القاضي المنفرد الجزائي. من جهة أخرى، يجب الالتزام بتقديم البيانات ضمن سقف الإنفاق الانتخابي كما هو محدد في القانون تحت طائلة رفض البيان الحسائي وفرض غرامات مالية على المتخلفين عن تقديم البيانات (من قبل وزارة الداخلية بناء على طلب من هيئة الإشراف على الانتخابات) في حين تفرض غرامة مالية على من تخطفوا سقف الإنفاق ويتم تحويل ملفاتهم الى المجلس الدستوري.	الناخبة	القاضي المنفرد الجزائي

* من شأن هذه المخالفات أن تؤثر في صحة الانتخاب، وعليه من الأهمية بمكان اتخاذ التدابير القانونية اللازمة عند حصول المخالفة تحسباً لإمكانية تقديم طعن بعد انتهاء العملية الانتخابية وصدور النتائج. انظر الجدول رقم ٣ (معايير المجلس الدستوري للإثبات والتحقيق)



الجدول ٥ شكاوى وطعون الانتخابات البلدية

المرجع: دليل الشكاوى والطعون المتعلقة بالانتخابات البلدية والاختيارية ٢٠١٦، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع دعم الانتخابات اللبنانية، بتمويل من الاتحاد الأوروبي

نوع الشكاوى	الشرح والأسباب	الجهة المستجيبة	الجهة التي تقدم أمامها الشكاوى
تصبح قوائم الناخبين معفاة من الرسوم يمكن الاستعانة بمحام	في حال ورود أخطاء في قوائم الناخبين بعد نشرها من قبل وزارة الداخلية - المديرية العامة للأحوال الشخصية (بين شباط و آذار من كل سنة)	صاحب العلاقة أي ناخب مقيد في القائمة نفسها المحافظ والقائمقام والمختار المختص	لجنة القيد الابتدائية استئناف لدى لجنة القيد العليا التمييز لدى مجلس شورى الدولة
الطعن بمرسوم دعوة الهيئات الناخبة والأعمال التحضيرية يجب الاستعانة بمحام	في حال عدم احترام المهل أو تجاوز حد السلطة (أي مخالفة القانون) في القرارات والتعاميم	الناخبة المرشحة	مجلس شورى الدولة
رفض طلبات الترشيح معفاة من الرسوم يجب الاستعانة بمحام	في حال رفض الترشيح (من قبل المحافظ أو القائمقام)؛ يقدم الطعن خلال مهلة أسبوع من تاريخ صدور الرفض وعلى مجلس شورى الدولة الرد ضمن مهلة ٥ أيام من تسجيل المراجعة ويعتبر القرار نهائياً	المرشحة	مجلس شورى الدولة
التمويل والاندفاع الانتخابي* يجب الاستعانة بمحام لتقديم الشكاوى أمام القاضي المنفرد	يتضمن قانون العقوبات مواد تعنى بالرشق المالي مثل دفع أو تقاضي رشي انتخابية بشكل خدمات أو غيرها كما عاقب القانون كل من يقبل تمويل خارجي للأغراض الانتخابية. تعتبر هذه المخالفات جنحة ويجب التقدم بشكاوى (من قبل الشخص المتضرر) أو إخبار إلى النيابة العامة الاستئنافية أو التقدم بشكاوى مباشرة أمام القاضي المنفرد الجزائري	الناخبة المرشحة	مجلس شورى الدولة

الطعن بقرارات هيئة الإشراف على الانتخابات* لم ينص القانون على إعفاء الاستدعاء من محام أو من الرسوم	كل ذي صفة ومصصلحة متضرر من القرار	بموجب المادة ٢١ من القانون ٢٠١٧٤٤، فإن جميع قرارات الهيئة قابلة للاستئناف أمام مجلس شورى الدولة في مهلة ثلاثة أيام من تاريخ إبلاغها أو نشرها.	
الإعلام والإعلان الانتخابيين* يمكن تقديم شكوى أو إخبار إلى النيابة العامة دون الاستعانة بمحام	المرشحة اللائحة بشخص المفوض عنها أو أي مرشحة على اللائحة	تخضع الانتخابات النيابية بموجب القانون ٢٠١٧٤٤ لضوابط في مسألة الإعلام والإعلان الانتخابيين لاسيما على وسائل الإعلام نفسها والتي تخضع لأحكام يمكن ملاحقة المخالفات على أساسها (المادة ٨١ من القانون الانتخابي). تتضمن أبرز المخالفات خرق الصمت الانتخابي، نشر استطلاعات الرأي في غير الأوقات المحددة لها، الترويج لمرشح أو لائحة وعدم التزام الحياد، عدم الالتزام بلائحة الأسعار، الخ. يتم ملاحقة الوسائل الإعلامية المخالفة أمام محكمة المطبوعات من قبل النيابة العامة الاستئنافية وذلك بناء لإحالة هيئة الإشراف أو من تلقاء نفسها. تعاقب وسائل الإعلام المخالفة بفرص غرامات مالية أو وقفها عن العمل. يذكر أن قرارات الإحالة إلى محكمة المطبوعات غير قابلة للطعن. يشار أيضاً إلى أن المواقع الإلكترونية تعتبر ضمن المطبوعات في حين يبقى هناك تباين فيما يخص وسائل التواصل الاجتماعي.	
شكاوى مرتبطة بيوم الاقتراع* يجب الاستعانة بمحام لتقديم الشكاوى أمام القاضي المنفرد يمكن تقديم شكوى أو إخبار إلى النيابة العامة دون الاستعانة بمحام	المرشحة المندوبة الناخبة	مخالفة القوانين المرعية الإجراء لاسيما وجود واستخدام المعزل، الاقتراع لغير المسجلين في لوائح الشطب، الاقتراع بغير بطاقة الهوية أو جواز السفر الصالح، استمرار النشاط الانتخابي في محيط المركز أو داخله، التعرض للمندوبين أو المراقبين، كما يمكن ملاحقة الموظفين وكل من يحاولون التأثير على الاقتراع أو نتيجة الانتخاب بموجب قانون العقوبات	
الطعن بصحة الانتخاب يجب الاستعانة بمحام معفاة من الرسوم	المرشح الخاسر ضمن الدائرة اللائحة الخاسرة ضمن الدائرة	في حال اعتبر المرشحة الخاسرة أن شوائب ثابت العملية الانتخابية حالت دون فوزها	

مراجع وروابط مفيدة

القانون الانتخابي 2017\44
<http://bit.ly/LAUaiW-link1>

القانون الانتخابي 2008\25
<http://bit.ly/LAUaiW-link2>

قانون البلديات حسب المرسوم الاشتراعي 77\118
<http://bit.ly/LAUaiW-link3>

قانون البلديات 1997\665
<http://bit.ly/LAUaiW-link4>

الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات
www.lade.gov.lb

موقع الانتخابات اللبنانية
<http://elections.gov.lb/Home.aspx>

النزاعات والطعون الانتخابية النيابية في لبنان من منظور مقارن واستشراف - دور وزارة الداخلية والبلديات، والمجلس الدستوري ومجلس شورى الدولة وهيئة الإشراف على الحملة الانتخابية ولجان القيد، المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم، مؤسسة كونراد أديناور، إشراف أنطوان مسرة وربيع قيس، منشورات المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم 43، المكتبة الشرقية، بيروت 2018

دليل الشكاوى والطعون المتعلقة بالانتخابات النيابية 2018، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وكالة التنمية الأمريكية

دليل الشكاوى والطعون المتعلقة بالانتخابات البلدية والاختيارية 2016، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع دعم الانتخابات اللبنانية، بتمويل من الاتحاد الأوروبي

موقع المجلس الدستوري <http://bit.ly/LAUaiW-link17>

<p>النيابة العامة الاستئنافية محكمة المطبوعات القاضي المنفرد الجزائي</p>	<p>الناخبة المرشحة على أن يكونوا من أصحاب الصفة</p>	<p>لم تخضع الانتخابات البلدية والاختيارية في العامين 2010 و2016 إلى أحكام القانون 2008\25 المتعلقة بالإعلان الانتخابيين. ولكن بشكل عام هناك نزاعات قضائية قد تنتج عن ممارسات معينة أثناء الحملة الانتخابية مثل التشهير والقذف والذم والتي يحاكم عليها قانون المطبوعات (يشار إلى أن المواقع الإلكترونية تعتبر ضمن المطبوعات في حين يبقى هناك تباين فيما يخص وسائل التواصل الاجتماعي). ويمكن في هكذا حالات التقدم بشكوى مباشرة إلى محكمة المطبوعات كما يضمن القانون حق الرد للمتضرر. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن الطعن بقرارات محكمة المطبوعات بالاستئناف أمام محكمة التمييز.</p> <p>في حال كان المقترف موظف عام يستخدم نفوذه لمصلحة مرشح أو للثقة، يمكن ملاحقته بموجب قانون العقوبات من خلال التقدم بشكوى (من قبل الشخص المتضرر) أو إخبار إلى النيابة العامة الاستئنافية أو التقدم بشكوى مباشرة أمام القاضي المنفرد الجزائي.</p>	<p>الإعلام والإعلان الانتخابيين* يمكن تقديم شكوى أو إخبار إلى النيابة العامة دون الاستعانة بمحام</p>
<p>رئيس القلم القوى الأمنية غرفة العمليات في وزارة الداخلية والبلديات النيابة العامة الاستئنافية القاضي المنفرد الجزائي</p>	<p>المرشحة المندوبة الناخبة</p>	<p>مخالفة القوانين المرعية الإجراء لاسيما وجود واستخدام المعزل، الاقتراع لغير المسجلين في لوائح الشطب، الاقتراع بغير بطاقة الهوية أو جواز السفر الصالح، استمرار النشاط الانتخابي في محيط المركز أو داخله، التعرض للمندوبين أو المراقبين.</p>	<p>شكاوى مرتبطة بيوم الاقتراع* يجب الاستعانة بمحام لتقديم الشكوى أمام القاضي المنفرد يمكن تقديم شكوى أو إخبار إلى النيابة العامة دون الاستعانة بمحام</p>
<p>مجلس شورى الدولة</p>	<p>المرشحة الخاسرة الناخبة</p>	<p>في حال اعتبر المرشحة الخاسرة أن شوائب شابت العملية الانتخابية حالت دون فوزه!</p>	<p>الطعن بصحة الانتخاب يجب الاستعانة بمحام غير معفاة من الرسوم</p>

* من شأن هذه المخالفات أن تؤثر في صحة الانتخاب، وعليه من الأهمية بمكان اتخاذ التدابير القانونية اللازمة عند حصول المخالفة تحسبا لإمكانية تقديم طعن بعد انتهاء العملية الانتخابية وصدور النتائج.

<http://bit.ly/LAUAiW-link18> القانون التأسيسي للمجلس الدستوري

<http://bit.ly/LAUAiW-link19> النظام الداخلي للمجلس الدستوري

دليل المواطنين والمرشحين للشكاوى والطعون المتعلقة بالانتخابات النيابية، الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات، بدعم من السفارة السويسرية في لبنان، 2018

انتخابات لبنان 2018 والمراقبة الدولية: هل أعادت شهادة المجتمع الدولي الثقة لمن فقدها؟ زينه الحلو، المركز اللبناني للدراسات، حزيران 2018 <http://bit.ly/LAUAiW-link20>

<http://bit.ly/LAUAiW-link21> دليل قضاة مجلس شورى الدولة في الانتخابات النيابية

الجامعة اللبنانية، مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، عرض بعض أحكام مجلس شورى الدولة <http://bit.ly/LAUAiW-link22>

نظام مجلس شورى الدولة مرسوم رقم 10434 - صادر في 14/6/1975

«المجلس الدستوري في القانون والاجتهاد»، إعداد بول مرقص وميراي نجم شكرالله، عن موقع المجلس الدستوري <http://bit.ly/LAUAiW-link23>

إبطال نيابة ديما جمالي.. المقعد أصبح شاغراً! لبنان 24، 21 شباط 2019